جامعـــة الدكتور مولاي الطاهر – سعيـــدة –
كلية العلـــوم الاقتصاديـــة والتجاريـــة وعلوم التسييـــر
قسم العلوم الاقتصاديـــــــة

مذكرة مقدمـــة لنيـــل شهادة ماستر أكاديمـــي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبـــة: علوم اقتصادية

التخصص: محاسبة وجبايـــة

بعنوان:

جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

دراسة حالة: مؤسسة الإسمنت بالحساسنة ووحدة الأكياس بعين الحجر

من إعداد الطالبتان:
هلالـــــي فوزية
عمران خديـــجة

تحت إشراف الأستاذة
طيبي نـــــادية

نوقشت وأجيزت علنـــا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ : ..... رئيسا

الأستاذة: طيبـــــي نادية مشرفا ومقررا

الأستاذ : ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

لله الحمد الذي وفقنا ومنَّ علينا بنعمة العلم ويسر لنا من يعيننا على تحصيله وعلمنا ما لم نكن نعلم.....

والصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين.....

لا بد لنا ونحن نخطو خطوتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الَّذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة.....

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الَّذين حملوا أقدس رسالة في الحياة....

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

وأخص بالشكر والتقدير الأستاذة المشرفة "طيبي نادية" التي لم تبخل علينا يوما بعطائها وتوجيهاتها السديدة في سبيل إتمام هذه المذكرة....

الإهـــــداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعـــادة

إلـى **أبـــي** الغالـي

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى **أمـــي** الحبيبة

إلى إخوتي: موسـى، منـال

وبهجة البيت ونور حياتي، الكتكوت " **آدم جـواد**"

إلى صديقاتي ورفيقات دربي: أسماء، أمينة، فتيحة، مباركة، نادية، سهام، حنان، خديجة، حبيبة

إلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل **خديجة**

إلـى كل من هو في ذاكرتي وليس في مذكـرتي أهدي هذا العمل

فوزية

الإهـــــداء

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، إلى الذي أقتدي بخطوات رسمه عينا سهرت ويدا تعبت، وحق لك الحصاد .....أبي العزيز؛

إلى مدرسة الحب والوفاء والحنان، إلى التي جعلت تحت أقدامها الجنان إلى ضياء قلبي ونور حياتي زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني العناء .....أمي الحبيبة؛

ملائكة الأرض ...شقائق النعمان ...الذين احتضنوني و زرعوا الورد في طريقي و ساهموا في إسعادي .....إلى أخوي سفيان ومحمد الأمين؛

رفاق الدرب المنير ...إلى أروع وأحب وأنبل من عرفت

غلى صديقاتي العزيزات وأخص بالذكر: أسماء، فوزية، سهام، فتيحة.....

وإلى من كانت سندي في هذه المذكرة صديقتي فوزية

وإلى جميع الرفقاء و الأصحاب بدون استثناء، وإلى كل من يكنون لي المحبة و التقدير....؛

إلى زملائي في الدراسة وفقهم الله جميعا.

خديجة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توفرها على مجموعة من الخصائص، لمساعدة مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على 25 استمارة التي كانت صالحة للتحليل الإحصائي.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، لكن ترجمته على أرض الواقع لم تصل إلى النتائج التي كانت مرجوة منه، حيث لاحظنا نقص في الشفافية لدى المؤسسات محل دراستنا.

من أبرز المقترحات التي نوصي بها هي الحرص على توفير الشفافية في القوائم المالية، وذلك لإعطاء صورة صادقة لمستخدميها.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية.

Résumé:

Cette étude visait à étudier l'impact de l'application du système comptable financier en Algérie sur l'information comptable, et grâce à disponibilité d'une gamme de caractéristiques, pour aider les utilisateurs dans le processus de prise des décisions, et d'atteindre les objectifs de l'étude étaient de se fonder sur la forme 25, qui était valide pour l'analyse statistique.

L'étude a conclu que le système comptable financier contribue à l'amélioration de la qualité de l'information comptable, mais la traduire sur le terrain n'a pas atteint les résultats qui ont été souhaités de lui, que nous l'avons noté un manque de transparence ont remplacé notre étude.

Parmi les propositions les plus importantes que nous recommandons sont prudentes pour fournir la transparence dans les états financiers, de manière à donner une image fidèle à ses utilisateurs.

Les mots-clés: système d'information comptable, le système comptable financier, l'information comptable, la qualité de l'information comptable.

قائمة المحتويات والجداول

قائـــــمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحـة
الشكر	II
الإهداء	III
الإهداء	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XI
قائمة الاختصارات والرموز	XII
المقدمة العـامة	أ - ح
الفصل الأول: مدخل إلى جودة المعلومات المحاسبية	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: نظام المعلومات كمنتج للمعلومات المحاسبية	03
المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات المحاسبية	03
المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي	04
أولا: النظام، نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي	04
ثانيا: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وأهدافه	06
المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية	09
المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية لماهية المعلومات المحاسبية	12
المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	12
أولا: الفرق بين البيانات والمعلومات	12
ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية	14
المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية ومصادرها	15
أولا: أنواع المعلومات المحاسبية	15
ثانيا: الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية	15
المطلب الثالث: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية ومصادرها	17
أولا: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية	17

ثانيا: مصادر المعلومات المحاسبية 18
المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية 20
المطلب الأول: مفهوم الجودة 20
أولا: مفهوم الجودة في التقارير 20
ثانيا: معايير الجودة 21
المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية 22
أولا : جودة المعلومات المحاسبية 22
ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية 23
المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية 28
أولا: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية 28
ثانيا: نماذج عن قياس جودة المعلومات المحاسبية 28
خاتمة الفصل 30
الفصل الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية
مقدمة الفصل 32
المبحث الأول: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية 33
المطلب الأول: مجلس المعايير المحاسبية الدوليةIASB 33
أولا: تعريف المعايير المحاسبية الدولية 33
ثانيا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية 34
ثالثا: الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية 35
المطلب الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي 36
أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي 36
ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي 38
ثالثا:أسباب الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي والتحول إلى اقتصاد السوق 38
المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي و أهميته 43
أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي 43
ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي 44
المبحث الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي (SCF) 45
المطلب الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي 45

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية الواردة في الإطـار التصوري للنظام المحاسبي المالي 46
المطلب الثالث: مبدأ الإفصاح المحـاسبي في القوائم المالية 49
أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي 49
ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي 50
ثالثا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية 51
المبحث الثالث: خصائص جودة المعـلومات المحاسبية في ظل (SCF) 53
المطلب الأول: الخصائص النوعية المرتبـطة بجودة المعلومة المحاسبية وبمتخذي القـرارات 53
أولا: الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومة المحاسبية 53
ثانيـا: تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أجل ضمان جودتها 61
ثالثـا: نوعية المعلومات المفصح عنها للمستثمرين(متخذي القرارات) 62
المطلب الثاني: الخصائص الشخـصية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبي 64
المطلب الثالث: نتائج تطبيق SCF على جـودة المعـلومات 65
خاتمة الفصل 67
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
مقدمة الفصل 69
المبحث الأول: تقديم المؤسسات محل الدراسة 70
المطلب الأول: تقديم مؤسسة الاسمنت بالحساسنة SCIS 70
المطلب الثاني: تقديم وحدة الأكياس (مجمع الصناعي للورق و السيليلوز) بعين الحجر 72
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسستين 74
أولا: مؤسسة الاسمنت 74
ثانيا: الهيكل التنظيمي لوحدة الأكياس 75
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة 76
المطلب الأول: منهجية الدراسة 76
أولا: مجتمع وعينة الدراسة 76
ثانيا: حدود الدراسة 76
ثالثا: أدوات الدراسة ومصادرة الحصول على المعلومات 77
المطلب الثاني: صدق أداة الدراسة والمعالجة الإحصائية المستخدمة 78
المبحث الثالث: تحليل وعرض النتائج 80
المطلب الأول : تحليل المتغيرات الديمغرافية 80

المطلب الثاني: تحليل وتفسير محاور الدراسة 84
المطلب الثالث: تحليل النتائج 92
خاتمة الفصل 94
قائمة المراجع 100

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 – 1	التمييز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات.	13
2 – 1	عوامل أخرى مؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية	26
1 – 2	مدى توافق مبادئ SCF مع ما ورد في الإطار الفكري للمعايير المحاسبية الدولية	45
1 - 3	مركبات مادة الاسمنت	71
2 - 3	عدد العمال لمؤسسة الاسمنت	71
3 – 3	الطاقة العمالية لوحدة الأكياس	73
4 – 3	درجات مقياس ليكارت الثلاثي	78
5 – 3	مجالات المتوسط الحسابي وفق مقياس ليكارت الثلاثي	79
6 – 3	توزيع أفراد العينة حسب السن	80
7 - 3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	81
8 - 3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات خبرتهم	82
9 - 3	يمثل توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عملهم	83
10 - 3	المتوسط الحسابي لعبارات خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية	84
11 - 3	المتوسط الحسابي لعبارات خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية	86
12 – 3	المتوسط الحسابي لعبارات خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم	88
13 - 3	المتوسطات الحسابية لعبارات خاصية القابلية للمقارنة	90

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
1 – 1	مراحل دورة البيانات للمعلومات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي.	09
1 – 2	معايير الجودة.	21
2 – 2	مكونات النظام المحاسبي المالي.	37
2 – 4	مكونات القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي.	37
3 - 1	الهيكل التنظيمي لمصنع الاسمنت	74
3 - 2	الهيكل التنظيمي لوحدة الأكياسGIPEC	75

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة الاستبيان	107
02	القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت	110
03	القوائم المالية لوحدة الأكياس **GIPEC**	115

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الأجنبية	معنى المصطلح باللغة العربية
AICPA	American Institute for Certified public Accountants.	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
AAA		الجمعية الأمريكية للمحاسبة.
ISA	International Standards Auditing.	معايير المراجعة الدولية.
IAS	International Accounting Standards.	معايير المحاسبة الدولية.
IFRS	International Financial Reporting Standards.	المعايير الدولية للإبلاغ الدولي.
IASB	International Accounting Standards Board.	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board.	مجلس معايير المحاسبي المالية الأمريكي.
PCN	Plan comptable Nationale.	المخطط المحاسبي الوطني.
SCF	Système Comptable Financière.	النظام المحاسبي المالـــــي.
PCG	Plan Comptable Générale.	المخطط المحاسبي العام.

المقدمـــة العامـــة

مقدمة

منذ بداية ستينات القرن العشرين بدأ اتجاه البحث المحاسبي يركز على الاهتمام بالمعايير المحاسبية على حساب الاتجاه التقليدي المعروف بمسك الدفاتر المحاسبية فقط، ومن هذا المنطلق أصبحت المحاسبة نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات المحاسبية ومنه التركيز على النفعية كمعيار للمعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات، أي أن المحاسبة لم تعد وظيفتها تقتصر على مجرد عملية تسجيل البيانات بالدفاتر والسجلات المحاسبية والمالية فقط، وعرضها وتلخيصها في صورة حسابات ختامية تعبر عن المركز المالي للمؤسسة، بل أصبحت نظاما متكاملا للمعلومات يقوم على مجموعة من المكونات تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معالجة البيانات المالية عن طريق التسجيل، والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية مستخلصة من القوائم المالية.

ويعتبر هذا النظام أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات في المؤسسة فهو يلعب الدور الرئيسي في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات ومعالجتها لتمثل في القوائم المالية باعتبار أن المعلومات هي المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي.

وبعد إدراك الجزائر لأهمية وضرورة توحيد المبادئ المحاسبية، قامت بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية تمخض عنها تبني نظام محاسبي مالي مبني على أساس مبادئ محاسبية دولية دخل حيز التنفيذ بداية من سنة 2010.

وقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من التغييرات في مجال الممارسة المحاسبية في الجزائر، إذ أنه جاء لتغطية النقائص التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني وقصوره في تلبية حاجيات مستخدميه، خاصة في المؤسسات التي تمارس أنشطة دولية ولها فروع في الجزائر من خلال توحيد المبادئ المحاسبية، حيث أنه وبتطبيق النظام المحاسبي المالي كان الهدف الرئيسي للمؤسسات الجزائرية إنتاج معلومات تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات بغية جلب المزيد من المستثمرين سواء داخليا أو خارجيا.

الإشكاليـة:

سعت الجزائر كغيرها من الدول لمواكبة التطورات الحديثة في البيئة الاقتصادية وتجلى هذا في سلسلة الإصلاحات التي قامت بها في الجانب المحاسبي من خلال تبني بعض المعايير الدولية عبر عدة مراحل أثمرت بوضع نظام محاسبي مالي مبني على أساس معايير محاسبية دولية، حيث أن هذا النظام هو تشريع إلزامي على المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين موجه نحو تقديم المعلومات المحاسبية والمالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية ؟

ولتدعيم الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التاليـة:

- ما هي الأسباب التي دفعت الجزائر إلى القيام بمجموعة الإصلاحات المحاسبية ؟
- ما هي الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لكي تعتبر ذات جودة ؟

الفرضيات:

- المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي ملائمة لمستخدميها، موثوقة، واضحة وشفافة، وقابلة للمقارنة تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات سليمة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي، واشتداد المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية على جذب الاستثمارات والموارد المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات وكافة قطاعات المجتمع، حيث باتت المعلومات المحاسبية تمثل موردا جوهريا لبيئة الأعمال، ومنه فإن التركيز على جودة المعلومة المحاسبية يعد من أهم عوامل النجاح في المؤسسات الاقتصادية وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي الذي يوافق محتواه مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى يساهم بدوره في تسهيل قراءة القوائم المالية على المستوى المحلي والدولي سعيا منها لتحقيق التنمية وتوجيه وجلب الاستثمارات.

أهداف البحث:

- الوقوف على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية.
- تحديد أهداف النظام المحاسبي المالي وأهميته.
- التعرف على معايير جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.
- معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسستين محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

– تعود مبررات اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية ممثلة رغبتنا في دراسة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية.

– أهمية موضوع جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، مما يجعل إبراز مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات محاسبية عالية الجودة ذات أهمية قصوى.

منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار الفرضية، وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي في الفصلين النظريين الأول والثاني، وأسلوب التحليل في الفصل الثالث.

فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه وكذلك الدراسات والبحوث المنشورة على شبكة الأنترنيت.

الدراسات السابقة:

- **دراسة مخلوفي محمد عادل: "انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية "**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس2015.

تمحورت إشكالية هذا البحث حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

– أن مخرجات النظام المعلومات المحاسبي تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

– بتطبيق النظام المحاسبي المالي طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة فيما يخص الناحية الإجرائية والتنظيمية للأحداث الاقتصادية.

– بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي يسمح بإعداد تقارير مالية بما يتقارب مع الممارسة الدولية.

- **دراسة سفير محمد: "الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية "**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمعهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالمدية 2009.

تدور إشكالية هذا البحث عن مدى كفاية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية واحتياجات مختلف المستخدمين لها، حيث تناول الباحث في دراسته الموجودة في القوائم المالية التي كانت تعد وفق PCN التي كانت تخدم مصلحة الضرائب بالدرجة الأولى دون الاهتمام بمصلحة المستثمرين ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث:

– تأثر الإطار المحاسبي الجزائري وخاصة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود العالم.

– أصبحت جودة المعلومات المحاسبية ضرورة حتمية لترشيد قرارات متخذي القرار سواء الداخليين أو الخارجيين.

- **دراسة قورين حاج قويدر: "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"**. مقال منشور في مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

تدور إشكالية هذا البحث عن ماهية الآثار التي تنجر عن تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث:

– اعتماد تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تخفيض تكاليف التشغيل والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على التكلفة الكلية للمؤسسة.

– النظام المحاسبي المالي يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، مما يسمح بتقديم تقارير مالية تتميز بالشفافية والمصداقية وتعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

صعوبات البحث:

– قلة الدراسات التي تناولت تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية.

– صعوبة قياس جودة المعلومات المحاسبية.

– كما واجهتنا بعض الصعوبات على مستوى المؤسستين محل الدراسة التطبيقية، خاصة في الحصول على المعلومات الكافية حول الموضوع المعالج.

تقسيم البحث:

من أجل تحقيق غرض الدراسة عرضها في قالب أكاديمي، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول تتصدرهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة.

الفصل الأول: تحت عنوان مدخل إلى جودة المعلومات المحاسبية، قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني فتناول المفاهيم الأساسية لماهية المعلومات المحاسبية، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة.

الفصل الثاني: تحت عنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم تخصيصه لعلاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية، ثم المبحث الثاني خصص لمبادئ النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثالث فتناول خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثالث: يتمثل في الإطار التطبيقي للدراسة، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتضمن تقديم عن المؤسستين محل الدراسة، أي مؤسسة الإسمنت ووحدة الأكياس، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية، ومن ثم تم تحليل البيانات المتحصل عليها وعرض النتائج في المبحث الثالث.

الفصل الأول
مدخل إلى جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة الفصـل:

تعتبر المحاسبة بصفة عامة نظاما للمعلومات، يتميز بقدرته على توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة، حيث تحول دورها من النص على النواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تشغيل البيانات وتوصيل المعلومات إلى النص أيضا على الأهداف التي يلزم توجيه القوائم المالية صوب تحقيقها، وقد أخذت جمعية المحاسبين الأمريكيين أيضا بهذا الاتجاه منذ بداية الثمانينات حيث نصت على أن وظيفة المحاسبة بفروعها المختلفة مالية، إدارية، وحكومية...الخ هي توفير معلومات كمية عن المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر في الأساس معلومات محاسبية، حيث أنها تشكل أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين سواء كانوا داخليين أو خارجيين وذلك في مساعدتهم على اتخاذ القرارات كلا حسب استفادته من تلك المعلومات.

ومع مرور الوقت تزايد الإقبال على استهلاك المعلومات المحاسبية من قبل جميع الأطراف داخل وخارج المؤسسة الاقتصادية، وبالمقابل تزايد العبء على العاملين في مجال النظام المحاسبي الذين عليهم مقابلة هذا الطلب المستمر والمتزايد على المنتج النهائي الذي يقدمه هذا النظام أي المعلومات خاصة مع تعدد هؤلاء الأطراف المستفيدة منها وتنوع رغباتهم.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومة المحاسبية.
- **المبحث الثاني:** المفاهيم الأساسية لماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- **المبحث الثالث:** جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: نظام المعلومات كمنتج للمعلومات المحاسبية

إن نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام للمعلومات جزء لا يتجزأ من البيئة المحيطة به ومن النظم الأخرى، فهو حلقة وصل أساسية بين الأحداث التي تحدث في البيئة الاقتصادية ومستخدمي المعلومات، وهو يتكون من عدة عناصر تتمثل وظيفتها الأساسية في إنتاج معلومات المحاسبية.

المطلب الأول: المحاسبة كنظام للمعلومات المحاسبية:

تشير الدراسات إلى أن الإنسان اهتم منذ القديم بالاحتفاظ ببعض السجلات المحاسبية لتبادل القيم والمنافع الاقتصادية ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالها ازدادت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات، ليمتد الاهتمام ويصل ليشمل تزويد إدارة المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية المفيدة في تغطية احتياجاتها في نواحي متعددة.

وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية معتبرة البحث في مجال نظم المعلومات يقع تماما داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظاما للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المحاسبة على أنها: فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية أو تحمل جزءا منها على الأقل طبيعة مالية، ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات.

كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) المحاسبة على أنها تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات من قبل المستفيدين منها.[1]

[1]- قاسم إبراهيم الحوبيتي، زياد يحي السقا، " **نظام المعلومات المحاسبية** "، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء، جامعة الموصل، العراق، 2003، ص05.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

أولا: النظام، نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي

- **تعريف النظام**: هو مجموعة منتظمة من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة فيما بينها لأداء أنشطة لتحقيق أهداف محددة.[2]
- **تعريف نظام المعلومات**: له عدة تعاريف من بينها نذكر ما يلي:

يعرف على أنه مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم.[3]

كما يعرف بأنه نظام يتكون من الأشخاص والأجهزة والبرمجيات وسجلات البيانات، العمليات اليدوية وغير اليدوية، والإجراءات المنظمة، تكفل تنفيذ ومعالجة البيانات وتخزين وتوفير انسياب المعلومات المفيدة المستخدمة بشكل منهجي لدعم عمليات صنع القرارات الكفؤة والرقابة من مسيري المؤسسات.[4]

ومن البديهي أن أي نظام معلوماتي يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:[5]

1 -المدخلات.

2 -المعالجة.

3 -المخرجات.

إن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستخدمين النهائيين.

✓ **تعريف نظام المعلومات المحاسبي:**

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الأسلوب المنظم، أو مجموعة الإجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المؤسسة المالية، من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، لغرض بيان نتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة

---

[2]- أيمن الشنطي وأخرون، " **مقدمة في تحليل و تصميم نظم المعلومات** "، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2010، ص 11.

[3]- عبد الرزاق محمد قاسم، " **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** " جامعة العلوم التطبيقية، جامعة دمشق 2004، ص15.

[4]- زوبيدة محسن، محمد بن قرينة، " **نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة** "،مجلة الباحث، العدد14، جامعة ورقلة، 2014.

[5]- بوفروعة سفيان، "**نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية** "، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012، ص10.

مالية معينة بالإضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي وسيلة لتحقيق إجراءات الرقابة على كافة عناصر الإنفاق والإيراد وأصول وخصوم المؤسسة، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة والرقابة عليها. [6]

ويعرف أيضا نظام المعلومات المحاسبي على أنه مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية، فنظام المعلومات المحاسبي يتمثل في مجموعة الأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصفة المالية والتي تقيم عليها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية. [7]

كما يمكن تعريفه على أنه جزء من نظام المعلومات الإداري ويقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية. [8]

وعلى العموم يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات محاسبية تتسم بالموضوعية إلى مستخدميها سواء من داخل المؤسسة وخارجها.

ويتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص أو مميزات تجعله نظاما معلوماتيا مهما في المؤسسة وتتمثل أهم هذه الميزات فيما يلي:

- يجب أن يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية وإتباع طرق سهلة وسليمة في معالجتها.
- يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصور أي نشاط داخل المؤسسة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبي بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي.
- يعتبر أهم نظام معتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار داخل المؤسسة، خاصة القرارات المالية لأنها تؤثر بطريقة مباشرة في مردودية المؤسسة وهيكلها المالي.
- يزود الإدارة بالمعلومات المفيدة على جميع المستويات من أجل اتخاذ القرارات.

---

[6]- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص72.

[7]- بن فرج زوينة ،"**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص10.

[8]- عيادي عبد القادر، "**دور واهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008، ص 12.

- يجب أن يحقق نظام المعلومات درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المحاسبية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية وأيضا عند استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد البيانات للنظام وذلك عند الحاجة إليها.
- أن تتصف بالمرونة الكافية عندما ما يتطلب الأمر تحديثه (mise à jour) وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة للمؤسسة.
- يجب أن يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على نظام مزدوج للمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية، لأن هذه الأخيرة تستمد معلوماتها في غالب الأحيان من المحاسبة العامة.[9]

ثانيا: المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

- **مقومات نظام المعلومات المحاسبي:**[10]

مما سبق تمكنا من أن نستخلص الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوافر في النظام الجيد، ولاشك أن هذه الأخيرة يجب أن ترتبط بمقدرة النظام على تحقيق أهدافه التي يتم تصميمه من أجلها وباختصار فإن مقومات النظام الجيد هي كالآتي:

1) أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يتم تصميمه بالطريقة التي تتلاءم مع الهدف العام للمؤسسة.

2) أن يكون النظام ملائما، ويتسم بالمرونة الكافية لتمكينه من التأقلم مع المتغيرات التي تحيط بالنظام.

3) أن يكون النظام مستقلا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين القيم المتغيرة.

4) أن يكون للنظام علاقات مترابطة الأركان الأساسية و البيئة التي تحيط به التي يمكن التأقلم والتلاؤم معها في الوقت المناسب للوصول إلى حالة الاستقرار المنشودة و المرغوبة.

[9]- عيادي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 18-19.

[10]- ناصر محمد علي المجهلي، "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص32.

كما أنه يرى البعض الأخر أن نظام المعلومات المحاسبي يعتمد على مجموعة أخرى من المقومات هي الأخرى تسعى إلى تحقيق أهدافه ومن ابرزها ما يلي:

- ✓ **المستندات:** يقصد بها مدخلات النظام المحاسبي التي يعتمد عليها في تجميع البيانات، وعند تجميعها يجب التأكد من توافر هذه المستندات على جملة من الشروط القانونية لكي تضمن سلامة المراحل الأخرى للعمل المحاسبي وتلبي أغراض الرقابة.
- ✓ **الترميز:** يقصد به وضع رموز (أرقام، حروف...الخ) لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعني بالعملية عن غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

* تسهيل عملية تجميع المعلومات.
* تسهيل عملية الاتصال والانجاز السريع للعمليات.
* تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.
* تسهيل العمل بالحاسوب.

- ✓ **دليل الحسابات:** يعرف دليل نظام المعلومات المحاسبي على أنه: "عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالمؤسسة الاقتصادية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها."
- ✓ **مكننة العمل المحاسبي:** يتم تحويل المدخلات إلى معلومات جاهزة ومفيدة عن طريق إدخال الحاسوب إلى مجال الأعمال لما للحاسوب من ميزات كثيرة تتمثل أساسا في القدرة على معالجة البيانات والمعلومات بدقة كبيرة وسرعة فائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في عملية صنع القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة في وقت قصير حسب الشكل المطلوب، التفصيل المرغوب، الدقة الكبيرة والوقت المناسب.
- ✓ **التقارير:** تنتج عن النظام المحاسبي تقارير عديدة تبعا لنوع النشاط ومن الواجب أن يتم إعدادها في الوقت المناسب، وأن تتسم بالسهولة في فهم واستيعاب محتوياتها من قبل المستفيدين منها خاصة من هم إدارة المؤسسة التي تستعملها في تقييم الأداء وصنع القرارات المناسبة.
- ✓ **وجود الرقابة في النظام المحاسبي:** يتوقف صلاح النظام المحاسبي على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من صحة العمل المحاسبي بصفة عامة.

- **أهدافه نظام المعلومات المحاسبي:**[11]

كما هو معلوم أن نظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين، فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في المستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها، ومن أهمها:

تسجيل عمليات المؤسسة واستخلاص النتائج عنها:

تسمى هذه المرحلة بعملية إدخال البيانات الناتجة من العديد من الأحداث المالية التي يطلق عليها (العمليات المحاسبية)، ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات وترحيلها وتجميعها و تخزينها عبر مجموعة من الإجراءات لاستخلاص النتائج عنها كما أن نظام المعلومات المحاسبي يعمل على تحقيق ذلك، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة والمعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية.

توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار :

يهدف هذا النظام إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة والمستفيدين منها الخارجيين لاتخاذ القرارات، أما الأطراف الداخلية فيتم توفير هذا النوع من احتياجاتهم من خلال ما يسمى بالمحاسبة الإدارية باعتبارها المسؤولة عن دراسة احتياجات المستويات الإدارية وكيفية توفيرها؛ أما بالنسبة للفئة الخارجية يتم توفير معظمها عن طريق التقارير المالية المنشورة.

توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء :

تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بعد ما يتم تغذيته بالبيانات المحاسبية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية المصدر الرئيسي لعملية تقييم الأداء، ويستخدم في عملية تقييم أداء بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم استنتاجها من التقارير المالية المنشورة، ومن هذه المؤشرات نجد مؤشر الربحية، ويجب على الإدارة أن تفصح عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية.

[11]- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 30-31

تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات:

يقصد بها حماية الأصول والممتلكات من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام والمحافظة النقدية بإتباع الإجراءات اللازمة لحمايتها وكذلك المحافظة على السجلات، و كذا حمايتها حتى لا تتعرض لإدخال تعديلات في محتوياتها أو إصابتها بالتلف، وتتمثل الوظيفة الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي في توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من هذا النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفء ودقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المؤسسة.

نجد أن الرقابة هدفها رقابة فعالة على البيانات المسجلة ودقتها من أجل المحافظة على أصول المؤسسة، لذلك تشتمل عملية الرقابة على بيانات رقابية على المدخلات، المعالجة والمخرجات.

المطلب الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية

الشكل رقم (1– 1):مراحل دورة البيانات للمعلومات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي

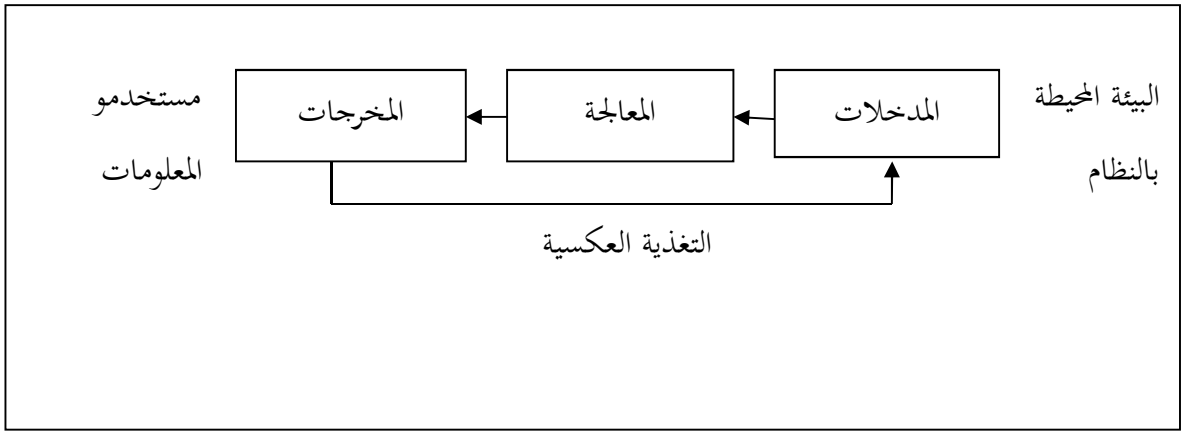

المصدر: ناصر محمد علي المجهلي، "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص33.

يتكون نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام من مجموعة من المكونات لتحقيق هدفه الذي قام من أجله، والتي تتمثل في الأحداث المالية (مدخلات)، التسجيل والتبويب والتلخيص (المعالجة)، القوائم المالية (المخرجات) أي نظام يتألف من ثلاث مراحل هي مرحلة الإدخال، مرحلة المعالجة، ومرحلة الإخراج (المخرجات).

- **المدخلات**: هي عبارة عن المعاملات ذات الطبيعة المالية التي تتم في المؤسسة والموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتواريخ محددة.

مدخلات نظام المعلومات تتمثل في البيانات الأولية، هذه المدخلات تخضع للمعالجة من خلال عملية تسجيل قيود تلك المعاملات المالية في سجل خاص يدعى بدفتر اليومية، ويتم ترحيل القيود المحاسبية من هذا السجل إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام ثم ترصيد الحسابات واستخراج أرصدتها حسب طبيعة كل حساب، وذلك خلال فترات زمنية تتبع لطبيعة الحساب ولطبيعة المؤسسة.

والبيانات الواردة في المستندات تعتبر المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي لذلك يجب تصميم المستندات وإثباتها بشكل يضمن جعلها الدليل الموضوعي على صحة المدخلات.

- **المعالجة**: هي عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات قابلة للاستفادة منها في شكل معلومات.
- **المخرجات**: تتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها من المرحلة السابقة وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي تهدف مجملها إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة أي مستخدميها.

حيث يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى إنتاج معلومات عن المؤسسة تفيد المستخدمين فهو يوفر بيانات ومعلومات تختلف من حيث الاستفادة منها في مجالات التخطيط أو التنفيذ والتشغيل والرقابة وتقييم الأداء.

كما أن التقارير هي الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام معلومات محاسبي إلى المستخدمين فهي أحد مؤشرات فاعلية النظام وجودته فبالإضافة إلى جدول حسابات النتائج والميزانية وجدول التدفقات الخزينة يقدم النظام مجموعة كبيرة من هذه التقارير التي يتم تصميمها على أساس معايير[12].

[12]- بن فرج زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

لتحقيق كفاءة النظام فإنه غالبا ما يضاف لذلك عنصر أو نشاط أخر هو نشاط الرقابة control أو التغذية العكسية – المرتدة (feed-back) التي تعني القدرة على إعادة التقييم وذلك لما تمثله من أهمية في استمرار وتطور المؤسسة، وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

ومنه فإن التغذية العكسية هي الأخرى عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، أو المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظام وتكييفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة.[13]

[13]– قورين حاج قويدر، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات** "، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012، ص280.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية لماهية المعلومات المحاسبية.

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه هذه المعلومات عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

أولا: الفرق بين البيانات والمعلومات

يختلف مفهومي مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما ويخلط البعض بين هاذين المصطلحين، ويستخدمها البعض الأخر على أساس أنهما مترادفين لمعنى واحد، حيث يعتبران من المفاهيم المثيرة للجدل.

أ) **البيانات:** هي عبارة عن الأعداد وأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتحويلها إلى نتائج[14].

كما تعرف على أنها تسجيل للوقائع والملاحظات عن طريق ملاحظتها، أو معرفة في مجال معين، بحيث يمكن نقلها بين الأفراد في المؤسسة.[15]

أي أن البيانات تكون غير منظمة وغير محدودة القيمة بحيث يمكن أن تكون كمية قابلة للقياس والحساب، وقد تكون غير كمية (وصفية) لأنها تستعمل مباشرة في عملية اتخاذ القرار فهي بمثابة مادة خام.[16]

ب) **المعلومات:** هي البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

وهي الناتجة من نظام المعلومات، وهي تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف.[17]

---

[14]- بوفروعة سوفيان، مرجع سبق ذكره، ص52.

[15] -Jean-Pierre Briffout", Système d'information, industrielle en gestion, Hèmes Science Publications, Paris, 2003, p92.

[16]- محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، "**أليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي، ارتباطات و سياسات**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول: "**الإصلاح المحاسبي في الجزائر**" كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، و التجارة، الجزائر، يومي 29و30 نوفمبر2011.

[17]- المرجع نفسه.

وبناء على ما سبق ذكره وما يقع فيه الكثير من خلط في استعمال اللفظين سوف نحاول التمييز بين المصطلحين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1 – 1): يوضح التميز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

المجـال	البيانـــات	المعلومـــات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محدودة القيمة	محدودة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	المدخلات	المخرجات
الحجم	كبير جدا	صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات

المصدر: محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، "**آليات النظام المحاسبي المالي الجزائري و الإبداع المحاسبي، ارتباطات وسياسات**"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول: "**الإصلاح المحاسبي في الجزائر**" كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

من خلال ما سبق نستنتج أن:

* المعلومات تضيف حقائق وأفكار جديدة لمستقبلها أو مستخدمها.

* المعلومات تساعد على زيادة المعرفة وتخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمها، مما يساعده على اتخاذ قرارات هادفة وفي إطار موضوعي.

* بصفة أشمل المعلومة هي المنتج النهائي الذي على ضوئه يتم اتخاذ القرارات بالنسبة لمستعملها.

ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية

المعلومات بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل نظام المعلومات المحاسبي.

كما أنها تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي ينتظر من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات.

كما عرفها مجمع المحاسبة الأمريكي المحاسبة على أنها نظام للمعلومات، وأن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته، فهو يجمع البيانات المعرفة جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة، معنى ذلك أن المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج النهائي عن طريق المعالجة المحاسبية.

– ولكن هذه المعلومات يجب أن تتسم بخصائص تجعل منها معلومات محاسبية ذات فائدة ويمكن استخدامها من قبل جميع الأطراف الداخلية والخارجية.[18]

– هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية* اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.[19]

– المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات.[20]

---

[18]– وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل أل غزوي مرجع سبق ذكره، ص62.

* الفرق بين المعلومات المحاسبية والمعلومة المالية: بحكم تعريفها، تشير إلى المعاملات المالية والأحداث التي وقعت في المؤسسة خلال فترة مالية واحدة أو أكثر، فالمعلومات المحاسبية تتعلق بالقوائم المالية المتمثلة (الميزانية)، (جدول حسابات النتائج)، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق القوائم المالية، أما المعلومة المالية فهي تنتج عن تجميع وتصنيف وتحليل تلك القوائم المالية من أجل استخدامها من الأطراف التي تهمهم أمر المؤسسة.

[19]– نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، "**مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية، تجربة الجزائر (scf)**" مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، والتجارة، الجزائر المنعقد يومي 29 و30 نوفمبر 2011، ص2.

[20]– المرجع نفسه، ص2

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية ومصادرها.

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية:

تتحدد أنواع المعلومات المحاسبية حسب الجهة المستفيدة منها، فالمعلومة المحاسبية التي تحتاجها الإدارة المالية تختلف عن المعلومة التي تحتاجها إدارة المخازن أو إدارة الإنتاج ولكل من هذه الإدارات حاجتها للمعلومات المحاسبية وعلى سبيل المثال الإدارة المالية تحتاج المعلومات المحاسبية لمساعدتها في عملية التخطيط والرقابة والتنظيم والتوجيه و اتخاذ القرارات.

كما أشارت معايير المحاسبة الدولية وبالتحديد في المعيار رقم 01 "عرض القوائم المالية" إلى أن المستخدمين وحاجتهم من المعلومات يشمل مستخدمي البيانات المالية، واستخدامها لتلبية بعض احتياجاتهم من معلومات.[21]

ثانيا: الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية:[22]

يعتبر المستثمرون والمقرضون الحاليون والمرتقبون، والموردون والعملاء، وكذا الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة وموظفي المؤسسات ممن لهم ارتباطات حالية أو مستقبلية مع المؤسسة، الفئات الرئيسية التي تستخدم المعلومات المحاسبية، وتشترك هذه الفئات في الهدف من استخدام هذه المعلومات والمتمثل في ترشيد القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال الاختيار بين البدائل الممكنة، وبالتالي يجب على نظام المعلومات المحاسبي تقديم معلومات محاسبية ذات الغرض العام أي تجمع بين احتياجات مستخدميها قدر الإمكان.

- ✓ **الأطراف الداخلية:**

تتضمن هذه المجموعة كافة الفئات التي تعمل داخل المؤسسة، والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات المصيرية، وبذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تفصيلية حول أنشطة المؤسسة، بهدف ترشيد قراراتهم.

وفيما يلي نذكر أهم ما قيل حول هذه الفئة:

عرفها الشيرازي بأنها: الاستخدامات الداخلية للمعلومات المحاسبية تتعلق بإدارة المؤسسة وتدخل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الإدارية، وهي استخدامات محددة ومعروفة ولا تثير مشكلة في مجال تحديد الأهداف.[23]

---

[21]- وليد ناجي الحيالي ، حسين عبد الجليل أل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[22]- خمقاني بدر الزمان، "**فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة ،2012، ص ص، 65 66.

[23]- عباس مهدي الشيرازي، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 157.

وعند تلبية هذه الاحتياجات الداخلية يستطيع المحاسب تصميم وتشغيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة تبعا لاحتياجات كل مستوى إداري.

وهناك ما يستدعي التنويه إلى أن هذه الفئات تقوم باحتكار جزء من هذه المعلومات المحاسبية وعدم تركها موجهة للعرض.

✓ **الأطراف الخارجية:**

يتمثل المستخدمون الخارجيون للمعلومات المحاسبية في كافة الفئات الطالبة للمعلومات المحاسبية، والتي تنتمي للمؤسسة وهي:

– **المستثمرون الحاليون أو المرتقبون:** يستخدم المستثمرون الحاليون المعلومات المحاسبية من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية، والمتمثلة في حيازة أو بيع حق من حقوق الملكية في المؤسسة، حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية في تقييم حصيلة كل بديل من البدائل المتاحة، كما يحتاج المستثمرون المرتقبون المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية والمتعلقة بشراء حق من حقوق الملكية من المؤسسات وبالتالي يتطلب عليهم طلب مقارنات وتحاليل تقارير المالية لديهم.

– **الموردون:** يستخدم الموردون الذين يزودون المؤسسات بمختلف السلع والخدمات المعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير أموالهم وتحديد فيما إذا كانوا سيحصلون عليها في أجالها المحددة، وذلك من خلال اللجوء إلى التقارير المحاسبية لهذه المؤسسات، ومن ثم تحليل وضعيتها المالية.

– **العملاء:** يحتاج العملاء المعلومات المحاسبية للمؤسسات التي تربطهم بها صفقات، خصوصا الصفقات الطويلة المدى، وهذا بهدف دراسة مدى إمكانية استمرار هذه المؤسسات في نشاطها، وبالتالي بقائها كمصدر من مصادر احتياجهم سواء للمواد أو الخدمات.

– **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير قروضهم والفوائد المترتبة عنها إذا ما كانوا سيحصلون عليها في الوقت المحدد.

– **المحللون الماليون:** يحتاج المحللون إلى المعلومات المالية لتحليل مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات، وبالتالي تقديم مختلف النصائح والاستشارات إلى مختلف الأطراف التي وكلت لهم مهمة التحليل.

– **الحكومة ووكالاتها:** (إدارة الضرائب، السلطات القضائية، معاهد الإحصاء) تهتم الحكومات ووكلائها بأنشطة المؤسسات وبالتالي المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق توزيع عادل للموارد، وتحديد السياسات الضريبية.

– **الجمهور:** يهتم البعض من الجمهور بالوضعية المالية للمؤسسات بهدف معرفة اتجاه نموها وفرص توفيرها لمناصب الشغل، وبذلك يلجؤون إلى تحليل الوضعية المالية لها.

المطلب الثالث: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية ومصادرها.

أولا: أهمية الحصول على المعلومات المحاسبية

ازدياد أهمية المعلومات بصفة عامة منها ما يخص المعلومات المحاسبية في المؤسسة على اختلافها، لأنها تمكنها من تحقيق أهدافها عن طريق الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة لديها.

المؤسسات الاقتصادية أصبحت تعتمد اعتمادا كليا على المعلومات الكمية والمالية المتعلقة بجوانب النشاط المتعددة داخل المؤسسة وخارجها، لتتمكن من القيام بوظيفتها وهي الاستثمار الأمثل لما تحت يدها من موارد سواء كانت مادية أو بشرية.

إن الأهمية تظهر في جميع مجالات العمل البشري، فهي أساس صناعة المعرفة، كما تعد المعلومات موردا قوميا ومصدرا هاما للقوة السياسية والاقتصادية وأن الأفراد الذين يمتلكون هذه المعلومات يكونون أقدر من غيرهم في اتخاذ القرارات وتسيير وظائف شؤونهم.

ويتفق الكتاب فيما بينهم على أن المعلومات المحاسبية تعد شريان النظام المحاسبي والتي يكون لها تأثير في الاتصال بين المستويات التنظيمية.[24]

كما أن للمعلومات أهمية بالغة للعديد من الجهات المستفيدة منها، فالمعلومات المحاسبية الموجودة في القوائم المالية كثيرة و متعددة الأغراض لاحتياجات كل مستفيد حيث تحتاج كل جهة لكمية معينة من هذه المعلومات.

فالمقرض يحتاج معلومات تختلف عن المستثمر وكذلك الجهات الرقابية المتمثلة في الهيئات الحكومية كالسوق المالية، فكل من هذه الجهات لها متطلبات تريد الحصول عليها من القوائم المالية، ولهذا فإن أهمية المعلومات تكمن في مستوى الإفصاح عن هذه البيانات المحاسبية حيث توجد هذه البيانات في القوائم المالية.[25]

---

[24]– حامدي علي، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2011، ص97.

[25]– وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل أل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص68

ومن خلال التحليل المالي يمكن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الماضية والحالية والتنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل وهذا التحليل يعتمد بدرجة أولى على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام المعلومات المحاسبي في شكل قوائم مالية، خاصة فيم يتعلق بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل.[26]

كما أن المكانة المتزايدة للمعلومات المحاسبية مرتبطة بتنامي الدور الإعلامي للمحاسبة فهي تمكن المسيرين والمستعملين الآخرين من اكتشاف الأخطاء والانحرافات في استغلال موارد المؤسسة وتحدد الجهات المسؤولة عنها في إطار الوقاية ومعالجة إفلاس المؤسسات.[27]

وقد كان لنمو الأسواق المالية وتطورها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من المؤسسات التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة اتجاه المعلومات المحاسبية التي تنشرها هذه المؤسسات سواء بمناسبة الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها.[28]

ثانيا: مصادر المعلومات المحاسبية

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عددا كبيرا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات لأنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة[29] ومكونات القوائم المالية هي كما يلي:[30]

الميزانية: تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم

جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسات خلال السنة المالية.

ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.

---

[26]- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص181.

[27]- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، الجزء الثاني، ص 334.

[28]- محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، مرجع سبق ذكره،

[29]- رحيم حسين، بن فرج زوينة،**"قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر** "مداخلة ضمن ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة، البليدة، يومي 11- 13 ديسمبر 2011، ص1

[30] - Bel-Aroussi el Tidjani",**Le système comptable financier** ",Achevé d'imprimer sur les presses de L'imprimerie –Houma2010 , ,pp 35,36

جدول سيولة الخزينة: هو مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

ملحق القوائم المالية: يشمل الملحق على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم.
- المعلومات تخص المؤسسة والمؤسسات المشتركة وكل ما يتعلق بها.
- أما بالنسبة للمعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين عن طريق التقارير المالية على غرار القوائم المالية فهي تتخذ أشكال مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات محاسبية ومعلومات غير محاسبية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة إضافة إلى التنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات، وكذلك التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع المؤسسة في نطاق المحيط الذي تنشط فيه.[31]

[31]– منصوري الزين، " **أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 29و30 نوفمبر 2011.

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

مع تزايد أهمية القرارات ذات الطابع الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، ازدادت الحاجة إلى معلومات مفيدة من بينها المعلومات المحاسبية التي تستخدم لأجل صنع قرارات جيدة وفعالة.

المطلب الأول: مفهوم الجودة.

أولا: مفهوم الجودة في التقارير:

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله.[32]

عرفت الجودة بأنها: ترتبط ببرنامج يتضمن زيادة التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه.[33]

[32]- صبايحي نوال، "**الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومات** "مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص70.

[33]- ناصر محمد علي المجهلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 23

ثانيا: معايير الجودة :

الشكل رقم: (1 – 2): يبين معايير جودة المعلومات المحاسبية.

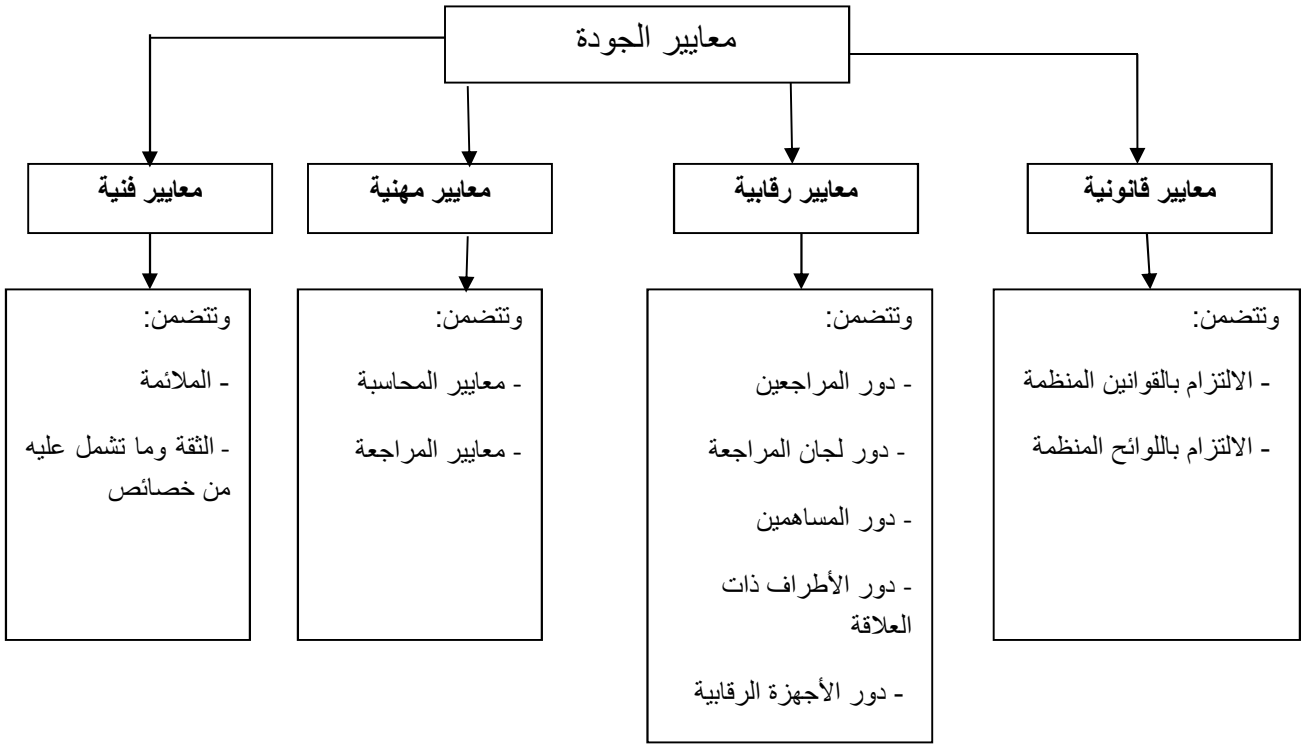

المصدر: صبايحي نوال، "**الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومات**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص71.

تتوفر جودة المعلومات المحاسبية بتوفر المعايير التالية:[34]

– **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بربط الجوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها .

– **معايير رقابية:** ينظر عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي تركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين.

– **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير التقارير المحاسبة والمراجعة، ضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة .

– **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

أولا : جودة المعلومات المحاسبية

ظهرت ملامح التحول من الاهتمام بالمبادئ إلى التركيز على منفعة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستخدمين في عام 1966 من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبية(AAA) حيث أقرت أربع صفات لتقييم مدى جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية (الملاءمة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، وقابلة للقياس الكمي).

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وان تعد طبقا لمجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يسهل في تحقيق الهدف من استخدامها، كما أنها تعد من عناصر الإنتاج حيث أنها تقوم بتحديد فعالية وكفاءة المؤسسة.[35]

[34]- صبايحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[35]– حامدي علي، مرجع سبق ذكره، ص98

وهي تعتبر من متطلبات النظام المحاسبي المالي وأحد أهدافه لتقريب ممارستنا للعمليات المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية.[36]

كما أنها تعني قيمة المعلومات التي يتمثل دورها في التقليل من حالة عدم التأكد عند المستفيدين منها، وبالتالي يفترض أنها تشعرهم بالقدرة على اتخاذ القرارات التي تكون أقل ضررا وأكثر نفعا، أي أنها سوف تؤدي إلى زيادة الأرباح والتقليل من الخسائر.

ويكون للمعلومات جودة (قيمة) اقتصادية بقدر التقليل من احتمالات المخاطرة بشرط أن تكون التكلفة المضافة أقل من العائد المضاف.

كما تتحدد جودتها بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة.[37]

ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية:[38]

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية بعدة عوامل يمكن تلخيصها في:

1- العوامل البيئية (بيئة المحاسبة): إن للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة في دولة أخرى، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر.

حيث أن النظم المحاسبية في ظل تلك البيئات (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والقانونية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.

---

[36]- جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011، ص12.

[37]- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، "**مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة سعد دحلب ،البليدة، يومي 13-11 ديسمبر 2011 .

[38]- ناصر محمد المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 64- 72.

1-1- **العوامل الاقتصادية:** يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

1-2- العوامل السياسية: أن لاختيار السياسة المحاسبية آثار اقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقيا والآخر يمكن تصوره على أنه كذلك، وفي كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل، كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة للسياسة المحاسبية المعنية، وكنتيجة لذلك سوف يحاول بعض الأفراد البحث عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية.

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو السبب في التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية، كما أن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات

1-3- العوامل القانونية: تتأثر الممارسة المحاسبية بشدة المنظمات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق

بها أمرا مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.

كما أن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدئ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية.

2 – عوامل متعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات. وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- ✓ الانخفاض الكبير و المستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.
- ✓ زيادة كمية المعلومات التي تلبي احتياجات المؤسسة والمستخدمين.
- ✓ إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب.
- ✓ إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

3 – تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي): يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من إعداد وعرض التقارير المالية أنه تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، ولا تكمن أهمية دور مدقق الحسابات في مراجعته للمعلومات بالتقارير المالية المدققة فحسب بل تمتد إلى تقريره .

حيث أن تقرير مدقق الحسابات ذو أثر كبير على قرارات الاستثمار، كما تحتل مرتبة لدى المحللين الماليين وغيرهم.

وبناء على ذلك فإن تقرير مدقق الحسابات يؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية .

قياس جودة المعلومات المحاسبية:[39]

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، إلا أن قياس جودة المعلومات يبقى نسبي، لكن أن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لا جودة، وهذه بعض الأبعاد لقياس الجودة.

أبعاد مهمة لتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية :إن احترام أبعاد معينة في معالجة وإعداد المعلومات المحاسبية يؤثر بالإيجاب على جودتها، وهذه الأبعاد هي:

- **التحديد:** أي أن تكون المعلومة محددة بدقة.
- **السرعة:** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.
- **شمولية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.
- **الملائمة:** إن ملاءمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- **التوافق في التصوير أو التمثيل:** يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
- **التأكد:** يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.

جدول رقم (1 – 2): عوامل أخرى مؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

العوامل	الأثر على جودة المعلومات المحاسبية
جودة المعايير المحاسبية المطبقة	إن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة، فمعايير IFRS قد تحد من ممارسات إدارة الربح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية، وقد حددت البورصة الأمريكية مجموعة الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية محلية أو دولية منها: وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، وتوافر الموارد البشرية والفنية عالية المستوى، والرقابة الفعالة على مدى التزام المؤسسات بالمعايير.
دوافع الإدارة	المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات المحاسبية، وهيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية وقد تكون دافع لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على

[39]- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره.

	حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.
المنظمات والجهات المسؤولة عن تنظيم المهنة	يؤثر وجود تنظيمات مهنية متخصصة قوية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تصدره من معايير وتعليمات وقواعد ولوائح تنفيذية.
جودة عملية المراجعة	جودة إجراءات المراجعة وكفاءة واستقلال مراقب الحسابات تحد من المخاطر وممارسات الإدارة الاحتيالية، كما تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وهو ما يعكس ايجابيا على جودة المعلومات المحاسبية.
الحوكمة	هناك تأثير ايجابي لآليات الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مجدي مليجي، عبد الحكيم مليجي، **"أثر التحول من معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"**، دراسة تطبيقية كلية التجارة، جامعة بنها، ص10.

من الجدول يتضح أن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يعتمد على وجود منظمات مهنية متخصصة قادرة على إصدار معايير على درجة عالية من الجودة بحيث تحد من تجاوزات الإدارة ووجود آليات حوكمة فعالة فضلا عن أهمية جودة عملية المراجعة.

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية

أولا: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية[40]

الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن تمثيل المعلومات كل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

– المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصورة التالية:

- ✓ **المنفعة الشكلية:** أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.
- ✓ **المنفعة الزمنية:** توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
- ✓ **المنفعة المكانية:** أي الحصول عليها بسهولة.
- ✓ **المنفعة التقييمية أو التصحيحية:** أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

– الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعتبر الفاعلية عن مدى درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وكذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنه مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

– التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

ثانيا: نماذج عن قياس جودة المعلومات المحاسبية:[41]

هناك نماذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية ومتعددة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مداخل:

مدخل جودة الربح: يستند المؤيدون لهذا المدخل غلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح، ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة ومن أشهر نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الأرباح لقياس استمرارية الأرباح ونموذج قياس القدرة التنبئية

[40]– مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم ،"**المحاسبة الإدارية** "، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص ص، 305-306

[41]– مجدي مليجي، عبد الحكيم مليجي، "**أثر التحول من معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية**"، دراسة تطبيقية كلية التجارة ، جامعة بنها، مصر، ص10.

للأرباح، ويعاب على هذه النماذج اعتمادها على بيانات سلاسل زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر .

مدخل جودة الاستحقاقات : يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية والتحقق من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق والمعدل الذي يعتبر أكثر النماذج دقة.

مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر: يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن عدم الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات (الأرباح أو الخسائر) في التوقيت المناسب، يضعف من جودة الربح ومن ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، ومن نماذج هذا المدخل نموذج البنود الاستثنائية ونموذج خاصية وقتية الربح.

خاتمة الفصل:

إن المتتبع للتطور التاريخي للمحاسبة يرى أن المحاسبة خلال تطورها مرت بالعديد من المراحل واستقر الأمر في النهاية على اعتبارها نظام يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية، ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها تطورت الحاجة إلى المحاسبة لما يمكن أن تقدمه من معلومات مختلفة إلى الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من بين العناصر الهامة لنجاح المؤسسة خاصة من الناحية الاتصالية بالبيئة المحيطة بها لما توفره من معلومات ذات جودة وتتميز بمجموعة من الخصائص التي تعتمد عليها الأطراف المستخدمة لها للحكم على الواقع المالي للمؤسس .

الفصل الثاني :
أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية

مقدمة الفصل:

في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال تعاظم دور المعلومة المحاسبية، حيث أصبحت المدخلات الاستراتيجية للمؤسسة والتي على أساسها يتم اتخاذ العديد من القرارات، حيث أصبحت هذه المعلومة تلعب دورا أساسياً في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة، وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية عندما تنهج الدولة فلسفة الاقتصاد الحر، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال.

ولكي تؤدي هذه المعلومة الدور الاقتصادي المنوط بها يجب أن تكون اقتصادية وذات جودة عالية، وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية حيث قامت بتبني نظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية ، وذلك من أجل مواكبته للأنظمة المحاسبية الدولية ومن أجل توفير كشوف مالية تحتوي على معلومات تعبر بصورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وتساعد في عملية اتخاذ القرار.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلـى ما يلــي:

- **المبحـث الأول**:علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية.
- **المبحث الثـاني**: مبـادئ النظـام المحـاسبي المالــيSCF.
- **المبحث الثالث**:خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF.

المبحث الأول: علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية

نظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي كتحرير التجارة الخارجية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المنتظر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حتم عليها أن تتكيف مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي استدعى منها القيام بمجموعة من الإصلاحات بما فيها الإصلاح المحاسبي.

المطلب الأول: مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB

أولا: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

صدرت عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية وقابلة للفهم والتنفيذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد.

من المعروف أنه قبل تشكيل لجنة المعايير الدولية، كان هناك اختلاف بين المعايير من حيث الشكل والمحتوى وهذا في مختلف البلدان، لذلك عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير محاسبية تلقى القبول على النطاق العالمي وبغية الوصول إلى التوفيق بقدر الإمكان بين السياسات في المعايير المحاسبية المختلفة التي تحكم الأنظمة الوطنية في كل بلد وبدرجة كبيرة إصدار القوائم المالية، وتشمل هذه الأنظمة على معايير محاسبية كما أنه لا تطغى المعايير المحاسبية الدولية على المعايير المحلية والأنظمة الوطنية، لكن ينبغي دائما العمل على التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بحيث نجد أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية تركز اهتمامها على الأمور الجوهرية في تنفيذ وتكييف المعايير الموجودة حاليا، وعند صياغة معايير محاسبية دولية للموضوعات ومشكلات جديدة، وعليه تحاول تجنب وضع معايير محاسبية دولية معقدة يصعب تطبيقها بشكل فعال على نطاق عالمي، كما أنه ينبغي مراجعة هذه المعايير باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث، وهذا ليس بالأمر المعقد خصوصا في إطار عولمة الاقتصاد على اعتبار أن العولمة تقتضي إلى حد ما ذوبان القوانين والتشريعات المحلية، وذلك بهدف الاندماج الاقتصادي بين مختلف اقتصاديات بلدان العالم.[42]

[42]- شعيب شنوف، ج1، مرجع سبق ذكره، ص125.

ثانيا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

يجب الاعتراف أن عملية التوحيد والتوافق المحاسبي لا تزال تعيقها الكثير من الصعوبات، وأن هناك ضرورة لتقديم جهود أكبر من أجل الوصول إلى غاية مثلى تتمثل في معايير دولية موحدة، ولا شك أن توفير نظام محاسبي دولي موحد سيحقق مزايا نذكر منها ما يلي:[43]

– قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة يمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف.

– استعمال هذه المعايير على نطاق دولي واسع من طرف الشركات سيوفر بدون شك مبالغ طائلة من الأموال كل سنة.

– اقتصاد مقادير كبيرة من التكاليف سيستفاد منها أو تعود بالفائدة على شركات المراجعة، وشركات الخدمات الاستشمارية المالية.

– زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية.

– تدعيم المستثمرين بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين، الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال.

– سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل، وهذا من شأنه أن يترك تدفق الأموال يتجه صوب الشركات الفعالة فتزداد الرفاهية الاجتماعية.

كما يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولي إلى:[44]

– تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبة العالمية، عالية الجودة وقابلة للفهم، وملزمة، والتي تتطلب وجود معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين في صنع القرارات الاقتصادية وذلك من أجل المصلحة العامة.

– تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.

– الأخذ في الحسبان وبشكل مناسب حاجات الاقتصاديات الناشئة، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[43]– شعيب شنوف، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[44]– أحمد حلمي جمعة، "**معايير التقارير المالية الدولية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص41.

– تحويل المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير الدولية إلى حلول ذات جودة عالية.

ثالثا: الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية

قامت الجزائر بهذه الخطوة لعدة أسباب منها:[45]

1– الأسباب الخـارجية:

– يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه.

– عند البحث عن موارد مالية جديدة أصبحت المؤسسات لا تقتصر على المحلية فقط، بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.

– يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية.

– يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال للمعاير المحاسبية الدولية.

– يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة، موثقة، موحدة ومعدة وفق معايير المحاسبة الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

2 – الأسباب الداخلية:

– تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى طرف منظم.

– يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية ومن هنا جاء وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.

– أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية.

– بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس، أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ "الحيطة والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوفية.

[45]– جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 10-11.

المطلب الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم11/07، وحسب المادة رقم 03 من هذا القانون فإن "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية."[46]

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداث أساسية جديدة هي:[47]

– اعتماد الحل الدولي الذي يقر بتطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الحالي وإنتاج معلومة مفصلة.

– إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي، لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.

– التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

– تمكين المؤسسات الصغيرة من تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

الشكل رقم (2 – 1):مكونات النظام المحاسبي المالي

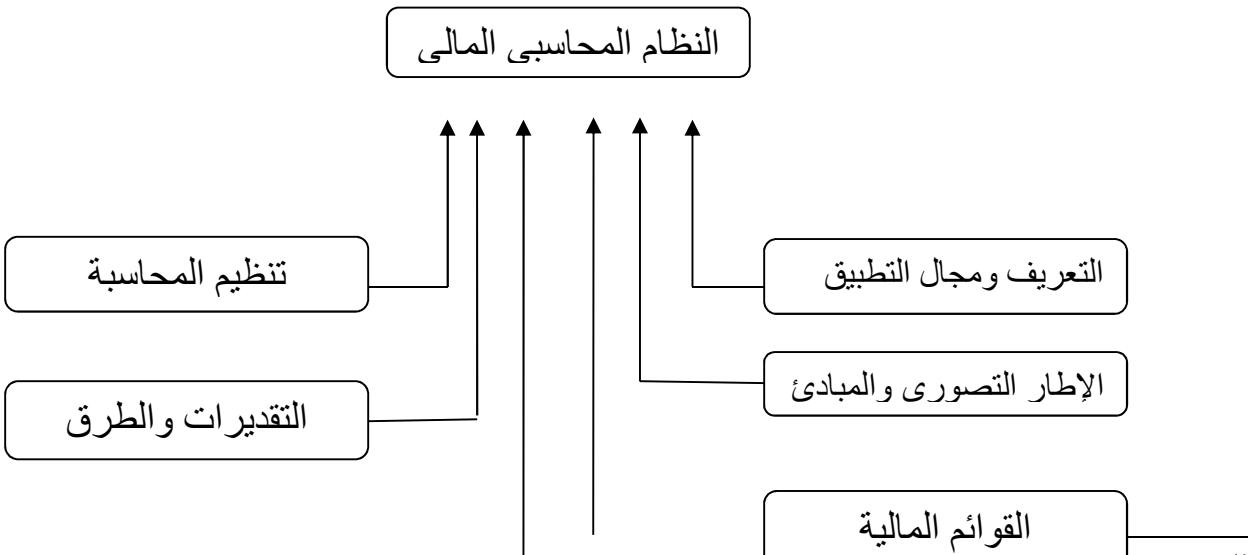

[46]– المادة رقم 03 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

[47]– مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، **"النظام المحاسبي المالي المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة "**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي05-06 ماي 2013، ص 2.

الحسابات المجمعة

المصدر: ابتسام ساعد، **"مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي لطبيعة المشروعات في الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05و06 ماي 2013، ص04.

الشكل رقم (2 – 2): مكونات القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي

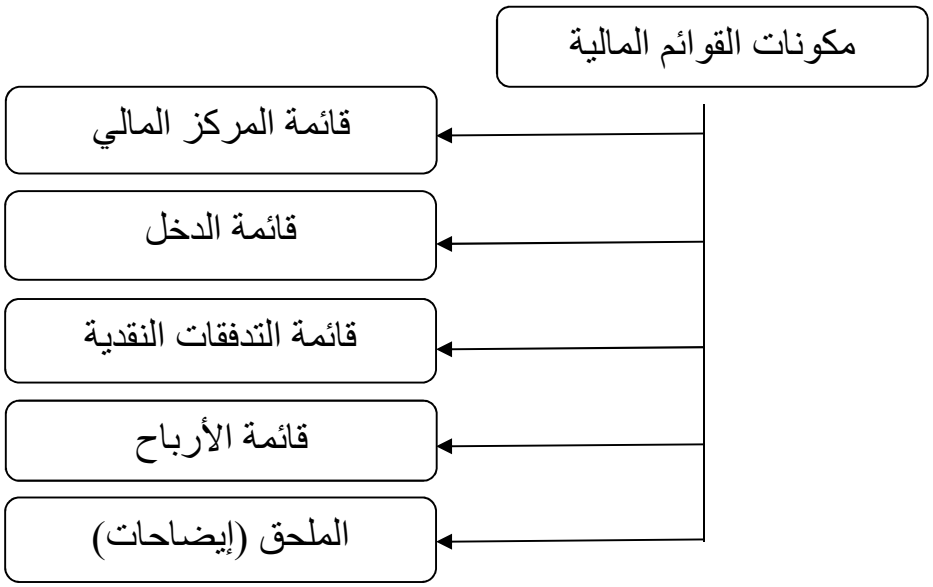

المصدر: رحيم حسين، بن فرج زوينة، **"قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA ،جامعة سعد دحلب، البليدة يومي 13و14 ديسمبر 2011.

ثانيـا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

القانون رقم 11/07 يلزم على كل شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط المنصوص عليها قانونا بمسك محاسبة مالية، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون والخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[48]

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي:[49]

– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

– التعاونيات.

[48]– المادة رقم 02 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

[49]– مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 2.

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

ولقد دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق ابتداء من 01 جانفي 2010م، وهذا وفقا للأمر 02/08 المؤرخ في 24 جويلية 2008م.[50]

ثالثا:أسباب الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي والتحول إلى اقتصاد السوق

لقد تم استعمال المخطط الوطني المحاسبي نسخة 1975م بداية من جانفي 1976 إجباريا في المؤسسات، والذي وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي وخصائصه، ولم يتغير رغم أن الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق لذلك فقد أصبح المخطط الوطني PCN لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية الراهنة خصوصا وأن الجزائر قد فتحت المجال للاستثمار الأجنبي بدأ هذا التوجه مع بداية تسعينات القرن العشرين وظهور قوانين الإصلاحات الاقتصادية والخوصصة، مما أدى ذلك إلى دخول العديد من الشركات للاستثمار في الجزائر وخصوصا في قطاع المحروقات، حسب الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الجزائر وخاصة في هذا القطاع فإن المخطط الوطني لم يكن يلبي حاجبات المستثمرين، زيادة على ذلك وجدت عدة مشاكل في التسيير.

– يتجلى قصور المخطط المحاسبي من خلال إهمال دور المؤسسات الاقتصادية على اعتبارها المنتج الأساسي للبيانات المالية.

– تركيز المخطط المحاسبي الوطني على المحاسبة العامة وإهمال دور المحاسبة التحليلية.

– اعتماد المخطط المحاسبي على مبدأ التكلفة التاريخية فكما هو معروف فإن هذا المبدأ يقر بتسجيل مختلف عناصر القوائم المالية على أساس تكلفة الاقتناء أو تكلفة الإنتاج، مع افتراض ثبات قوة الشراء لوحدة النقد المستعملة في القياس المحاسبي.

– نجد أيضا أن المخطط المحاسبي الوطني أهمل التبويب الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، فالتصنيف الوظيفي للقوائم المالية يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات السليمة.[51]

و يمكن تلخيص هذه الأسباب في:

[50]– المادة رقم 62 من القانون رقم 02/08 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 42 الصادرة في 24 جويلية 2008م، الجزائر.

[51]– شعيب شنوف،ج1، مرجع سبق ذكره، ص ص، 15 – 16.

أولا: محدودية المخطط المحاسبي الوطني الجزائري:[52]

ينبغي الإشارة إلى أن توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد أكثر اعتمادا على التمويل من السوق، يفترض تغيير أدواته وفلسفته، ومنها نظام محاسبي يستجيب لمتطلبات متعاملي السوق المالية أي المستثمرين وهذا عكس ما كان عليه النظام القديم.

1- غياب الإطار التصوري: ويقصد بالإطار التصوري المحاسبي مجموعة من الإجراءات والأدوات المهيكلة بشكل موضوعي في شكل مبادئ أساسية مرتبطة ببعضها البعض، بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة، ومعدة لاستخدامها من طرف مستثمرين، مقرضين وآخرين، هذا الإطار التصوري المحاسبي يسمح بالتوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي، من أجل إيجاد الحلول المحاسبية للمشاكل المشتركة لذلك ينبغي:

- تحديد الطرائق المحاسبية المعتمدة من طرف المنظمات الدولية للمعايرة.
- إعداد معايير محاسبية تتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية والمحاسبة الأمريكية مقارنة مع القوائم المالية التي كانت معدة حسب المخطط الوطني المعدة لخدمة مصلحة الضرائب.
- وهنا كان أيضا من الضروري تعديل القوائم وذلك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين والمقرضين، وهذا لا يتم إلا بتحديد دقيق لأهداف القوائم المالية.

2- الحاجة إلى المعلومات المحاسبية: إن البيئة الدولية الحالية في ظل العولمة الاقتصادية أدت إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية لمستخدمي القوائم المالية، لكن حتى مستخدمي القوائم المالية ليسوا وحدة متجانسة، ولذلك ينبغي مراعاة كل هذه المعطيات عند إعداد القوائم المالية وذلك من حيث:

- طرائق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية.
- إن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى بعض العناصر الهامة مثل توزيع الأرباح، ونتائج المؤسسة، فالمخطط المحاسبي الوطني(PCN)، ومن خلال جدول حسابات النتائج كان يوضح فقط نتيجة الاستغلال ، ونتيجة خارج الاستغلال، وهذا لا يوضح بشفافية وضعية المؤسسة المالية، وذلك من خلال الغموض بين دورة الاستغلال ونتائج خارج الاستغلال.
- المعلومات غير المالية: كل المعلومات يمكن أن تفيد المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج، علاقات المؤسسة بالغير...إلخ

[52]- نفس المرجع، ص20.

- المعلومات التقديرية المستقبلية: ينبغي على المؤسسة تزويد الغير بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية والتكاليف والإيرادات المستقبلية.

ثبات الطرائق المحاسبية حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وذات قيمة، ينبغي اعتماد طرائق محاسبية شبه ثابتة، وتكون للتقارير المالية قيمة تجانسية.

ثانيا: الأسباب المحاسبية:[53]

– إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة للتغيرات التي حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد كالتوجه نحو اقتصاد السوق والشراكة الأوروبية والمفاوضات من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

– إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية فيظل الانفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي وتحرر الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.

– الحاجة إلى معلومات محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات.

– توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج وعلاقات المؤسسة وتحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح.

– إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي؛ ضمان درجة عالية من الشفافية؛ تأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية.

ثالثا: الأسباب المالية:[54]

– الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد، بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح مجال للاستثمار الأجنبي.

– إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية.

– الحاجة إلى معلومات محاسبية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية والمتعاملين معها.

[53]– قورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[54]– قورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 272.

– توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين.

رابعا: أسباب تعود للاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق:[55]

إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي وترجمة الأحداث الاقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات وتبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة، ليتم استغلالها من طرف المؤسسة من جهة والمتعاملين معها ومصلحة الضرائب من جهة أخرى.

لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين، بحيث أن المستثمرين هم الأشخاص الذين يهتمون بشراء الأسهم، أما المقرضين فهم يقدمون للمؤسسة قروضا عند الحاجة إليها، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة لهذا ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة، وصورة واضحة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار جملة من العناصر عند إعداده أو تحديثه، وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

– أن يكون النظام المحاسبي يسمح بعقلانية المعلومات المحاسبية.

– توحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة.

– رفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم.

– إعطاء الاستقلالية التامة للمحاسبين.

– تحديد أهداف القوائم المالية وأولوياتها، وإلى من توجه هذه التقارير وما هي نوعية القوائم المالية التي يمكن إعدادها لغرض عرضها على المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، وما هو الوقت المناسب لتقديمها من أجل اتخاذ قرارات مناسبة وفي الوقت الضروري.

وكذلك الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع الظروف الراهنة للعولمة وللمعايير المحاسبية الدولية، فالقوائم وفقا للمخطط المحاسبي الوطني تعتبر غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين بقدر ما هي مفيدة وموجهة إلى مصالح الضرائب وتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية

خامسا: أسباب من أجل الحصول على إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية:[56]

[55]– شعيب شنوف ، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[56]– شعيب شنوف، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 19

ينبغي هنا الإشارة إلى أن المخطط المحاسبي الوطني نسخة 37/35 المؤرخة في 29 أفريل 1975، وضع حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي وضع لتلبية حاجيات المحاسبة الوطنية، واليوم الجزائر تشهد تحولا عميقا وذلك بفتح اقتصادها على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، وفتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، تحرير الأسعار، إنشاء بورصة الجزائر، وجود بنوك خاصة، هذه التحولات تحتم على الجزائر توفير معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة وكذلك بالنسبة للمقرضين.

بالإضافة إلى الأسباب التالية:[57]

- التمكين من إعداد معلومات تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- إمكانية تطبيق المؤسسات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المحاسبية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في مختلف المخرجات الموجهة إلى المستعملين وبالتالي يؤدي إلى ضعف جودة ونوعية المعلومات.

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي وأهميته

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي:

يعتبر النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو يهدف إلى:[58]

– إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.

– تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.

– تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية.

– تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة "الوفية والعادلة".

كما يهدف النظام المحاسبي المالي إلى:[59]

– ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

---

[57]– مخلوفي محمد عادل، **"انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015 ص ص، 22- 23.

[58]– جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره ، ص12.

[59]– آيت احمد مراد، أبحري سفيان، **"النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهدافه"**، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRAS جامعة سعد دحلب، البليدة، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009 ص07.

– إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية وأداء المؤسسة.

– العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.

– قابلية مقارنة المؤسسة الوضعية المالية لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي.

– النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف.

بالإضافة إلى:[60]

– توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها.

– عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغير الخزينة، حالات تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

– نشر معلومات وافية، صحيحة، موثوق بها، وتتمتع بشفافية أكبر لتساعد على فهم المعلومات لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي:[61]

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في:

– يسمح بتوفير معلومة محاسبية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

– توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية.

– يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.

– يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

– يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.

– يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

---

[60]– Samir Merouani, "**Le projet du nouveau système comptable algérien**, **anticiper et préparer le passage**", mémoire de magistère en sciences de gestion, ESC, 2008, P94

[61]– ناصر مراد، "**النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17– 18 جانفي 2010، ص 8.

– يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى في نفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.

– يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

– يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية تعكس الواقع الاقتصادي.

– تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

المبحث الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي (SCF)

المطلب الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:

يتضمن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير الحاسبة ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها مثل محاسبة الالتزامات، الاستمرارية في الاستغلال، القابلية للفهم، التكلفة التاريخية وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

كما يتضمن الإطار المحاسبي للمحاسبة المالية مفاهيم لكل من الأصول، الخصوم، المنتجات والأعباء ومجال التطبيق والمبادئ والاتفاقيات المحاسبية.

كما يحدد طرائق تقييم وحساب عناصر الأصول، الخصوم، المنتجات الأعباء، بالإضافة إلى أنواع الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية وكيفية عرضها.[62]

[62]– شعيب شنوف، ج1، مرجع سبق ذكره، ص23

كما نشير أيضا إلى أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الأنجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي PCG، ويتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص هي:[63]

– يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي ن وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

– الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

– يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية الواردة في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

لقد تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها بـ 08 مبادئ هي:

- مبدأ الأهمية النسبية: مادة 11 من المرسوم 156/08.
- مبدأ استقلالية السنوات: (م12 و 13).
- مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ): 14 من المرسوم 156/08.
- مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية (الثبات): المادة 15 من المرسوم 156/08.
- مبدأ التكلفة التاريخية: المادة 16 من المرسوم 156/08.
- مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة: المادة 17 من المرسوم 156/08.
- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: المادة 18 من المرسوم 156/08.

[63]– ناصر مراد، مرجع سبق ذكره.

- مبدأ عدم المقاصة: المادة 15 من القانون 11/07.

الجدول رقم (2 – 1): مدى توافق مبادئ SCF مع ما ورد في الإطار الفكري للمعايير المحاسبية الدولية في جدول المقارنة التالي:

الإطار الفكري: IAS/IFRS	الإطار التصوري: SCF
1– مبدأ الأهمية النسبية	
تعتبر المعلومات هامة نسبيا إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المحاسبية. فهي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة.	حددت المادة 11 من المرسوم مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المحاسبية على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة.
2– مبدأ استقلالية السنوات	
يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة والتقرير عنها بالبيانات المحاسبية للفترات التي تخصها.	وفقا لهذا المبدأ، تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ولذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية، ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالية. لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية، وكان لا يؤثر على وضعية الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية.

3- مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ)	
يواجه معدو القوائم المالية حالات عدم التأكد في تقديراتهم لبعض الوقائع والأحداث، منها تحصيل الديون المشكوك فيها، ومنه فإن هذا المبدأ هو ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات من ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل، أو تفريط في تقدير قيم المصروفات. ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق مبدأ التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المعتمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات.	أشارت المادة 14 من المرسوم على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر والذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجه. ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما لا يجب أن يقلل من قيمة الخصوم والأعباء. تقدير بأقل مما يجب (تخفيض متعمد)، تقدير بأكثر مما يجب (تضخيم متعمد)، يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.
4- مبدأ الثبات	
حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق وقواعد العرض من سنة لأخرى، ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي البيانات المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة للالتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية.	يقتضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. يبرر الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو تغير في التنظيم.
5- مبدأ التكلفة التاريخية	
يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعا في الاستخدام من جانب المؤسسات لغرض	يعني هذا المبدأ أن يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه

إعداد القوائم المالية وعادة ما يتم دمج هذا الأساس مع أسس القياس الأخرى فمثلا يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقوم المطلوبات المرتبطة بخطط تقاعدات العاملين بقيمتها الحالية.	العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. باستثناء الأصول والخصوم البيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية.
6- مبدأ المطابقة بين الميزانية الختامية والميزانية الافتتاحية	
لم يرد نص يتطابق مع هذا المبدأ	يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة
7- تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني	
لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها عن الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني.	تقيد العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
8- مبدأ عدم المقاصة	
يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث، أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر.	لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات. الاستثناءات: تتم هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المواد رقم: 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة في 28مايو 2008، الجزائر.

و سعد بوراري، **"الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17-18 جانفي 2010، ص-ص، 11 – 15.

المطلب الثالث: مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتهم المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية.[64]

كما يعرف على أنه عرض لهذه المعلومات بشكل موضوعي دون تحيز، وبث للمعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستفيد منها، فالإفصاح هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.[65]

والإفصاح المحاسبي هو إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو نوعية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجيين، والتي ليس لهم الحق في الاطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة.[66]

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن التركيز فيها يتمحور على ضرورة إظهار المعلومات المحاسبية بشكل واضح وشفاف يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم .

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي:

1- الإفصاح الشامل:

[64]- فلاح حمود شرار المطيري، "**الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض**" ،مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص14.

[65]- معتز برهان جميل العكر، " **أثر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جمعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص05.

[66]- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **"انعكاس النظام المحاسبي المالي SCF على سياسات الإفصاح في الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 05- 06 ماي 2013، ص03 .

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.[67]

2- الإفصاح العادل:

وينطوي هذا النوع على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين المستخدمين، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة على فئة أخرى.[68]

3- الإفصاح الكافي:

يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ القرار السليم.[69]

4- الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة للمستخدمين.[70]

5- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي:

هو اتجاه معاصر من الإفصاح ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة، وبذلك توجب الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط

---

[67]- رضوان حلوه حنان، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص.471.

[68]- سفير محمد، "**الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية، 2009، ص33.

[69]- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، "**دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المال**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

[70]- سفير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ومصادر تمويله، ويساهم هذا النوع في الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية من شأنها أن تحقق مكاسب لفئة معينة أخرى.[71]

6- الإفصاح الوقائي:

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المحاسبية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.[72]

ثالثا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:[73]

– لابد أن تشمل القوائم المالية على المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس اتخاذ القرارات المالية، ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة.

– ويجب أن تتوفر القوائم المالية على أية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

– توضح القوائم المالية نتائج العمليات لمجموعة من المؤسسات وحتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يحصلوا على فهم واضح للبيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية حيث يشير معيار المحاسبة الدولي رقم (01) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عن السياسات المحاسبية الهامة التي يجب أن يفصح عنها عند نشر القوائم المالية.

– كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

---

[71]- مرجع نفسه، ص 33

[72]- فلاح حمود شرار المطيري، مرجع سبق ذكره، ص23.

[73]- نذير سمير،" **الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة**"، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص12.

– وفي الحالات النادرة عندما تصل إدارة الشركة إلى قرار بأن الاستجابة لمتطلبات المعايير سوف تؤدي إلى التضليل فإن الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمرا ضروريا لوصول إلى العرض العادل والصادق للقوائم المال**المبحث الثالث: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF**

إن النظام المحاسبي الذي وضعه المشرع في الدولة يضمن قواعد وأحكام لتنظيم العمل المحاسبي في المؤسسات الملزمة بتطبيقه، وهذه القواعد والأحكام تؤثر على الوثائق والتقارير المعدة كتلخيص لذلك العمل المحاسبي من حيث نوعها، عددها، شكلها، محتواها، ومن ثم جودتها، وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا بتجسيدها لمجموعة من الخصائص التي يجب أن تتميز بها، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حيث اعتمد في إطاره التصوري على المعايير المحاسبية الدولية كما سبق وأشرنا إليه، ومنه فإن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بمجموعة من الخصائص النوعية حددها النظام المحاسبي المالي حيث جاء في المادة رقم 08 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08" يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية للمقارنة والوضوح"[74].

المطلب الأول: الخصائص النوعية المرتبطة بجودة المعلومة المحاسبية وبمتخذي القرارات

أولا: الخصائص النوعية المرتبطة بالمعلومة المحاسبية

I)– الخصائص النوعية الأساسية

1) الملاءمة:

يقصد بالملاءمة أن للمعلومات التي يتم التصريح عنها القدرة في التأثير في القرار المتخذ من قبل مستخدم المعلومات، وهي بذلك تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متلقيها[75]، أي أن الملاءمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار.[76]

وتتميز المعلومة الملائـمة بـ:[77]

– القدرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون.

---

[74]– المادة رقم 08 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية رقم27الصادرة في 28مايو 2008، الجزائر.

[75]– محمد الهاشمي حجاج، حسام مسعودي، "**دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص4.

[76]– رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص199.

[77]– أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص98.

- القدرة على إحداث فرق في قرار المفاضلة بين الاستفادة من المعلومات أو عدم فعل ذلك.
- احتواء المعلومة على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.

ويمكن تحقيق خاصية الملاءمة من خلال التالي:

- حداثة المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب (أي التوقيت الملائم).
- تمكين متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث أي القدرة على التنبؤ بالمستقبل.
- مساعدة متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة (التقييم الارتدادي).

1-1-التوقيت الملائم:

يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على عملية اتخاذ القرار، إذ أن هذه العملية محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، ولتقديم المعلومات في الوقت المناسب قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم، ومنه فإن توفير المعلومات في وقتها يعد أمرا مفيدا ومرغوبا فيه حتى ولو كان على حساب الدقة في عملية القياس.[78]

حيث أن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعوا الحاجة إلى استخدامها، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة.[79]

1-2- القدرة على التنبؤ بالمستقبل:

تعد قدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، وبمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.[80]

---

[78]- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص201.

[79]- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، مرجع سبق ذكره، ص66.

[80]- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص48.

1-3- القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة:

تلعب المعلومات دورا هاما في تعزيز أو تصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات، ومنه فإن خاصية التقييم الارتدادي أو كما تسمى أيضا بالتغذية العكسية أو الاسترجاعية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات .

إن القرارات نادرا ما يتم أخذها بصورة منعزلة وإن المعلومات عن نتائج قرارات اتخذت سابقا غالبا ما تكون مدخلات أساسية لاتخاذ قرار لاحق، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين بحيث تساعدهم في تسوية استراتيجياتهم الاستثمارية باستمرار مع مرور الزمن.[81]

2) الموثوقيــة:

تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فمن البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها؛ أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت هذه الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة.

إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.[82]

والموثوقية هي قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراتها لمختلفة.[83]

و قد نصت المادة 10 من القانون رقم 11/07 على أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.[84]

---

[81]- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[82]- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص199.

[83]- محمد الهاشمي حجاج، حسام مسعودي، مرجع سبق ذكره ،ص 4.

[84]- المادة رقم 10 من القانون رقم 07/ 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

وتتكون هذه الخاصية من:

2-1- الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير أو العرض مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل.[85]

2-2- القابلية للتحقق:[86]

يقصد بهذا المفهوم وجود اتفاق أو بصورة أدق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس أي أنهم يتوصلون إلى نفس النتائج فإذا وصلت أطراف خارجية إلى نتائج مختلفة، فهذا دليل على أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقيق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية.

إن مصطلح "القابلة للتحقيق" هو المصطلح الحالي البديل لشرط الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في أي قياس علمي.

2-3- الشفافية المحاسبية:

تعرف على أنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة بحيث يجب أن تكون قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المؤسسة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفقا للمعايير الخاصة بإعدادها دوليا، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية.[87]

إذن فالملاءمة والموثوقية هما خاصيتان أساسيتان يلزم توافرهما في المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات جودة ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من

[85]- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص205.

[86]- نفس المرجع، ص 207.

[87]- د .بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره ، ص10.

الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.[88]

3) القابلية للفهم

هي عرض المعلومات المحاسبية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها أي تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، في ظل افتراض وجود مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين لتمكينهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.[89]

لقد حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات بتقديمه، ويهدف هذا الملحق إلى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية، ويمكن توضيح محتوى الملحق حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[90]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبية وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية الأساسية.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المندمجة، من المؤسسة الأم إلى فروعها والمعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الفروع.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لاكتساب صورة وفية.

4) القابلية للمقارنة

هي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى.[91]

وقد عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة لخاصية القابلية للمقارنة وذلك بالإفصاح عن جميع المعلومات المفسرة للقوائم المالية الأساسية وهذا ما نصت عليه المادة 29 من القانون رقم 11/07:[92]

---

[88]- صبايحي نوال،" **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، يومي05- 06 ماي 2013 ص11.

[89]- خير الدين قريشي، "**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص60.

[90]- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مرجع سبق ذكره، ص08.

[91]- خير الدين قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[92]- المادة رقم 29 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

"توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة.

يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة.

إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر، فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة"

ولتحقيق هذه الخاصية يجب على المؤسسة القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في:[93]

- **إتباع نفس مفاهيم القياس**: وهذا بتوحيد مختلف المفاهيم المتبعة في عملية القياس المحاسبي.
- **إتباع نفس المبادئ المحاسبية**: ويتجسد هذا بإتباع المبادئ المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.
- **إتباع نفس طرق التبويب**: يعتبر التبويب جزء من عملية القياس المحاسبي، ونتيجة لارتباط خاصية القابلية للمقارنة بعملية القياس المحاسبي، يمكن القول أيضا أنه من بين الإجراءات المحققة لهذه الخاصية هو إتباع نفس طرق التبويب المعتمدة.
- **إتباع نفس طرق العرض والإفصاح**: تتمثل طرق الإفصاح في القوائم المالية الأساسية ومختلف ملحقاتها، والأمر الذي لا شك فيه أن تجانس هذه الطرق في المؤسسة من سنة إلى أخرى وبين مختلف المؤسسات يسمح بتحقيق هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية.

II) الخصائص الثانوية

1) الأهمية النسبية

إن المعلومات ذات الأهمية النسبية هي تلك التي يؤدي حذفها أو تحريفها، إلى التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم اعتمادا على الكشوف المالية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية يعتبرها نقطة فاصلة أكثر من

[93]- هواري سويسي، بدر الزمان حمقاني، مرجع سبق ذكره، ص 4

كونها خاصية نوعية في المعلومات لكي تكون نافعة، ويطلق أيضا على هذه الخاصية مصطلح حد أو عتبة الاعتراف، وتقسم إلى:[94]

* **معلومات هامة نسبيا**: هي معلومات تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف، وتدرج في الكشوف المالية لأنها تؤثر على قرار المستخدم فهي معلومات ملائمة.

* **معلومات غير هامة نسبيا**: و هي معلومات لا تتجوز عتبة الاعتراف ولا داعي لإدراجها في الكشوف المالية، لأنها لا تؤثر على قرار المستخدم فهي معلومات غير ملائمة.

لكن النظام المحاسبي المالي (SCF) اتخذ نفس منحى النظام المحاسبي الفرنسي (PCG) معتبرا أن الأهمية النسبية مبدأ يجب أن يبرز كل معلومة مهمة، مع إمكانية جمع المبالغ غير المعتبرة، وأن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية، أما العناصر أو البنود قليلة الأهمية لا تطبق عليها المعايير المحاسبية.

وبمقتضى هذا المبدأ فإنه:[95]

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

2) التمثيل الصادق

هي تمثيل التقارير المالية للظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام بصدق ولكي تكون مفيدة يجب أن لا تمثل المعلومات المالية الظواهر الملائمة فحسب بل يجب أن تمثل أيضا وبصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها.[96]

لكي تكون المعلومات موثوق فيها فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة، والنظام المحاسبي المالي اعتبرها انعكاس للأهمية النسبية.[97]

---

[94]- نوي الحاج، "**مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013، ص37.

[95]- المادة رقم 11 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية رقم 27الصادرة في 28مايو 2008، الجزائر.

[96]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[97]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 37.

3) تغليب الجوهر على الشكل

من خلال النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تبنى مبدأ جديد تمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية مثل معالجة عقود الإيجار التمويلية .[98]

ومنه ولكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليست فقط طبقا لشكلها القانوني.[99]

4) الحيادية:

تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.[100]

إن المعلومات التي لا تتوافر فيها خاصية هذه الخاصية لا يمكن اعتبارها معلومة موثوق بها ولا يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات، ويلاحظ أن خلو المعلومة من التحيز يحقق تلقائيا خاصية الحياد في المعلومات هذا يعني وفق المفهوم الرياضي لنظرية المجموعات أن الخلو من التحيز هو مجموعة شاملة نسبيا فالمعلومات قد تكون منحازة نحو اتجاه معين، ولكنها مع ذلك تكون حيادية، وتجدر الملاحظة أن حسن النوايا ليس كافيا لتحقيق حيادية المعلومات، بل يجب أن تبنى على الخبرة والحكم المتوازن.[101]

6) التحفظ (الحيطة والحذر)

يواجه معدوا الكشوف المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها، والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، فالتحفظ هو مراعاة الدرجة المعقولة من الحذر، وتجنب المبالغة في التقديرات، دون أن يكون هناك احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب، والتحفظ يعني إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والمنتوجات، والقيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للأعباء والخصوم.[102]

---

[98]- شعيب شنوف، جزء 2، مرجع سبق ذكره، ص2.

[99]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[100]- صبايحي نوال، مداخلة سبق ذكرها، ص11.

[101]- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص211.

[102]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص37.

ولقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية لهذا المبدأ لما له من تأثير على المؤسسة الاقتصادية وعلى المعلومة المقدمة وهذا ما جاء في المادة 14 من المرسوم 156/08:[103]

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول الشكوك الموجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجه.

ينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء.

يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

7) الاكتمال

لكي تكون المعلومات الواردة في الكشوف المالية موثوق فيها، يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح بها اعتبارات الأهمية النسبية، دون إهمال المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوف المالية.[104]

ثانيــا: تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أجل ضمان جودتها:

1- تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يجب أن تكون المعلومات ملائمة وممثلة بصدق لكي تكون مفيدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن التمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات جيدة، لذلك عادة ما يكون تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة آثار الخصائص النوعية الثانوية والقيود على المعلومات الملائمة هي على النحو التالي:[105]

أولا: تحديد ظاهرة اقتصادية يمكن أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للمؤسسة المعدة للتقرير.

ثانيا: تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة والتي تكون ملائمة لو كانت متاحة ويمكن تمثيلها بصدق.

ثالثا: تحديد ما إذا كانت المعلومات متاحة ويمكن تمثيلها بصدق، وإن كانت كذلك تنتهي عملية استيفاء الخصائص النوعية الأساسية عند تلك النقطة.

2- قيود التكلفة على المعلومات المحاسبية المفيدة:

[103]- المادة رقم 14 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية رقم 27الصادرة في تاريخ 28مايو 2008، الجزائر.

[104]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص37

[105]- أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص101

الملاءمة بين التكلفة والعائد تعتبر قيدا حاكما وليس خاصية نوعية فهي قاعدة عامة يجب مراعاتها عند إنتاج وتوزيع المعلومات لاتخاذ القرارات بالبدء أو تجاوز إنتاج المعلومات نفسها، إذ يجب أنتفوق منفعة المعلومة تكلفة إعدادها، إلا أن تقييم المنافع والتكلفة يعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي للمحاسب بالإضافة إلى أن تكلفة المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد منها مثل تكلفة السلع ويمكن تقسيم تكلفة المعلومات إلى قسمين رئيسيين هما:[106]

- تكاليف مباشرة تشمل مصاريف جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك مصاريف معالجتها أو تشغيلها وصولا إلى المعلومات.

- تكاليف غير مباشرة تتضمن مصاريف نشر المعلومات وما يلحق بها من إيضاحات.

3- تكلفة مخرجات النظام المحاسبي المالي:[107]

أ- تكلفة المعلومات الأساسية: وهي الكلفة التي لابد أن تتحملها المؤسسة الاقتصادية في سبيل الحصول على كل من الموارد البشرية والمادية اللازمة لتشغيل البيانات وإنتاج المعلومات اللازمة، ويمكن حصر عناصر هذه الكلفة بصورة عامة فيما يلي:

الرواتب، أقساط الإهتلاك للموجودات الثابتة، مصروفات الصيانة للموجودات الثابتة، الفائدة على رأس المال المستثمر في إدارة المحاسبة، كلفة تحليل وتصميم النظام.

ب**- تكلفة المعلومات الإضافية:** وهي تشمل كافة التكاليف التي تنتج عن عملية تجميع وتحليل البيانات وإعداد المعلومات اللازمة لحالة معينة بهدف اتخاذ قرار خاص بشأنها، ويعتمد حدوث هذه التكاليف أو عدم حدوثها على قيمة المعلومات الإضافية الناتجة عنها، حيث أن التوسع في جمع البيانات وتوفير المعلومات له تكاليفه وعائده المالي الذي سوف يعود على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تلك المعلومات، ويحكم ذلك الموازنة بين اعتبار الكلفة واعتبار العائد، وهو ما يعرف بقيمة المعلومات الإضافية.

حيث تتعلق قيمة المعلومات بالأهمية الاقتصادية لها في اتخاذ القرارات ومدى العائد الذي يجنيه شخص من جراء استخدام هذه المعلومات، ويتعلق هذا العائد بقيمة المعلومات الإضافية.

[106]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[107]- قورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص275

ثالثا: نوعية المعلومات المفصح عنها للمستثمرين(متخذي القرارات)

إن المعلومات الأكثر فائدة هي تلك المعلومات التي تكون مهمة في ترشيد القرارات وتقليل حالة عدم التأكد لدى مستخدميها، ومنه نجد أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومة لوحدها بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، واعتمادا على هذا فمهنة المحاسبة حددت تاريخيا مستويين لمستخدمي المعلومات المحاسبية هما:

أ)المعلومات المقدمة إلى المستثمر العادي (متوسط الفطنة):

لقد حدث تحول هام في الفكر المحاسبي فيما يتعلق بمتخذ القرارات أو المستفيد من القوائم المالية، فقبل بداية الثلاثينات من القرن العشرين كانت المعلومات المحاسبية تتوجه أساسا لخدمة الإدارة والدائنين، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) تحول التوجه المعلوماتي للقوائم المالية إلى المساهمين والمستثمرين، ولقد جاءت الضغوط لهذا التحول من القطاع المالي والبورصات المالية وليس المحاسبين، وهكذا فإن توجه المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمر العادي أدى بداية إلى الاقتصار على متن القائمتين الماليتين الأساسيتين، قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل فقط، ثم تدريجيا أضيفت ملاحظات هامشية على تلك القوائم حول السياسات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة وتحديد استهلاكاتها، وطريقة تقويم المخزون السلعي وعدد الأسهم المصدرة، ويسمى الإفصاح الموجه إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الوقائي الذي يهدف إلى حماية هذا المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة في استخدام المعلومات المالية.[108]

ب) المعلومات المقدمة إلى المستثمر الحصيف:

يعتمد الإطار المفاهيمي لهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة، فلقد ظهر مفهوم المستثمر الحصيف كنتيجة للاتجاه النفعي في البحوث المحاسبية أواخر الستينات من القرن العشرين، حيث تم التركيز على معيار فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وعلى أن تكون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة تتسم بالمصداقية.

فالإفصاح المقدم إلى المستثمر الحصيف يسمى بالإفصاح الإعلامي، ويتضمن كل ما يقدمه الإفصاح التقليدي الخاص بالمستثمر العادي بالإضافة إلى جدول التدفقات النقدية، وجدول تغير الأموال الخاصة، ومتممات أخرى للكشوف المالية كملحق تقرير مدقق الحسابات وتقرير الإدارة.[109]

[108]- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[109]- نفس المرجع ، ص198.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فهو يولي أهمية خاصة فيما يتعلق بخاصية القابلية للفهم من خلال ملحق يسمى "السياسات المحاسبية والإيضاحات" الذي يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة فهما أفضل، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.

و لكن هذا الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في الكشوف المالية الأخرى، وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق هما الطابع الملائم للإعلام أو الإفصاح و الأهمية النسبية.

فالملحق لا يشتمل إلا على المعلومات الكفيلة بالتأثير على الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها، فلقد اعتبر لنظام المحاسبي المالي الصورة الصادقة انعكاس لمبدأ الأهمية النسبية.[110]

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبي

إن توفر ممارسين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني وتطبيق معايير أخلاقية، سيؤثر بشكل خاص في إعداد الكشوف المالية، وبشكل عام على مصالح الأطراف التي تستعمل هذه الكشوف، فالكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة عند إعداد الكشوف المالية، وتتمثل الخصائص الشخصية في:[111]

1-الكفـاءة:

المقصود بالكفاءة أداء المهام على نحو يمكن الاعتماد عليها بما يتفق مع القوانين التنظيمية، والمعايير الفنية بشكل ملائم، فالكفاءة أمر هام جدا لدى مجتمع الأعمال، ولجلب الثقة في الحكم المهني للمحاسبين، وتأكيدها للمصرح لهم بها.

يجب على الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة أن تكون حازمة في منح تراخيص مزاولة العمل للمحاسبين، وبوجه عام يجب أن يحصل المحاسب على تعليم جامعي في تخصص المحاسبة، ويجتاز اختبار ويمر بعدد من سنوات الممارسة المحاسبية، كما هو معتمد في الدول المتقدمة.

[110]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص38.

[111]- المرجع نفسه، ص 39

2-السلوك الأخلاقي:

إن الاهتمام بالكفاءة المهنية لا يقلل من أهمية الالتزام بالسلوك الأخلاقي أي أداء الشيء على الوجه الصحيح، لتحقيق مطلب السلامة في المعلومات المحاسبية، وأصبح ميثاق السلوك الأخلاقي أو السلوك المهني ضروريا، لتوجيه الأنشطة التي يقوم بها الأعضاء في المنظمات المهنية وعلى الهيئات المشرفة على المهنة أن تولي ذلك بالغ الأهمية.

3- الخلو من التحيـز:

إن خلو المعلومة من التحيز يحقق خاصية الحياد المذكورة سابقا وله نوعان هما:[112]

- تحيز في عملية القياس: كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس يظهر تحيزا لصالح الإدارة اتجاه المساهمين والمستثمرين.

- تحيز من قبل القائم بعملية القياس: قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة أو الخبرة.

ومنه فالكفاءة والسلوك الأخلاقي لدى المحاسب كفيلين بتقليص مقدار مساحة التحيز في الكشوف المالية وبالتالي زيادة درجة الموثوقية في المعلومات التي تحملها هذه الكشوف لمستخدميها.

بالإضافة إلى العناصر السالفة الذكر التي تساهم في جودة المعلومات المالية، هناك المنظمات المهنية الوطنية والإقليمية والدولية التي تؤطر مهنة المحاسبة، وتسعى باستمرار في حث المؤسسات على تطبيق مختلف المعايير من أجل الوصول إلى معلومة بجودة عالية.[113]

المطلب الثالث: نتائج تطبيق SCF على جودة المعلومات

تتمثل نتائـج تطبيـق النظـام المحاسبـي المالـي في:[114]

– ترقية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

[112]- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص206

[113]- نوي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 40

[114]- قورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص282

– التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار.

– الإعلان أكثر وضوحًا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، وتقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية.

– ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالية.

– يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صورة صادقة لها بين المستثمرين.

– يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل.

– يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا يشارك في استرجاع الثقة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية.

– تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

خاتمة الفصل :

باعتبار أن المعلومة المحاسبية هي العصب الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي وأداة الربط بين المؤسسة ومستعملي هذه المعلومات ونظرا لهذه الأهمية البالغة للمعلومة فإن الهدف الأساسي من المحاسبة هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وقياس كفاءتها، وعن التغير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

ولهذا الغرض جاء النظام المحاسبي المالي الذي شكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وعمل على تلبية مختلف احتياجات المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية وافية، وتدعيم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث:

الإطار التطبيقي للدراسة

مقدمة الفصل:

بعد تعرضنا لمختلف جوانب إشكالية بحثنا المتمثلة في تحديد الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي من جهة وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، سنحاول في هذا الفصل إسقاط المفاهيم والمعطيات التي تطرقنا لها سابقا على مؤسستي الاسمنت ووحدة الأكياس ***GIPEC*** بسعيدة من خلال التعرف على مدى تبنيها للنظام المحاسبي المالي من أجل تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرفها، ومن أجل التوافق مع ما تم تقديمه في الفصل النظري والممارسة على أرض الواقع، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** تقديم المؤسسات محل الدراسة.
- **المبحث الثاني:** الإطار المنهجي للدراسة.
- **المبحث الثالث:** تحليل البيانات وعرض النتائج.

المبحث الأول: تقديم المؤسسات محل الدراسة

من أجل إسقاط المفاهيم التي عرضت في الفصليين النظريين على الواقع في المؤسسات الجزائرية، تنصب الدراسة التطبيقية على مؤسسة الاسمنت بالحساسنة ووحدة الأكياس GIPEC التابعة للمجمع الصناعي للورق والسليلوز بعين الحجر نظرا لتطبيقهما SCF.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الاسمنت بالحساسنة SCIS

- مشروع بناء مصنع الاسمنت بسعيدة أوكل إلى الشركة الوطنية لمواد البناء (SNMC) سنة 1974 من أجل تجسيده في دائرة الحساسنة، حيث يبعد حوالي 3 كيلومترات عن مقر الدائرة أي حوالي 20 كيلومتر عن الولاية.
- وفي سنة 1975 وبعد دراسة كلفة هذا المشروع الذي بلغت تكلفة انجازه حوالي 652 مليار دينار وقعت شركة SNMC عقود دولية مع شركات أجنبية من أجل الشروع في عملية البناء وتمثلت هذه الشركات الأجنبية فيما يلي:
  - ✓ الشركة اليابانية KAWASAKI المتخصصة في مجال بناء مشروع المصنع و متابعة الأعمال.
  - ✓ الشركة الايطالية ACEC المتخصصة في انجاز المعدات الكهربائية.
- وفي سنة 1979 بدأ الإنتاج، بعد الانتهاء من بناء المصنع وكان خروج أول كيس في الفاتح من ابريل 1979.

في سنة 1982 أنشأت مؤسسة الاسمنت ومشتقاته للغرب (E.R.C.O.) بموجب القرار التنفيذي رقم 324/82 الصادر في 30 أكتوبر 1982 التي جمعت كل من:

- ❖ مصنع بني صاف.
- ❖ مصنع زهانة.
- ❖ مصنع سعيدة (مركب الاسمنت و الجير).
- ❖ وحدة الجبس بوهران.
- ❖ وحدة الصخر الحريري بزهانة.
- ❖ الوحدات التجارية علي مستوي الغرب

❖ وفي سنة 1991 انقسم مركب الاسمنت و الجير بسعيدة إلى وحدتين:

1- وحدة الاسمنت.

2- وحدة الجير.

بعد التفرع استقرت كل واحدة منهما بقانون خاص وذلك في 28 ديسمبر1997 مع تحديد رأس المال الشركة وأصبحت شركة مساهمة برأسمال يقدر بـ105.000.000.000دج وهي تابعة لمجمع GIC ERCO. يسيرها مدير عام وهو رئيس مجلس إدارتها.

❑ مؤخرا تم ضم جميع شركات الاسمنت و مشتقاته بالجزائر تحت وصاية المجمع الصناعي للإسمنت الجزائر G.I.C.A ابتداء من الفاتح يناير 2010.

❑ يتمثل نشاط المؤسسة في إنتاج مادة الاسمنت من نوع Kg F/Mm 2CPJ 42,5حيث تتكون هذه المادة من المركبات التالية:

الجدول رقم(3-1): يمثل مركبات مادة الاسمنت

المادة	الكلس	الطين	الجبس	Meneri de fer
النسبة	من 75إلى80%	من20إلى25%	05%	01%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية

عدد العمال: كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2): يمثل عدد العمال لمؤسسة الاسمنت

المرحلة الأولى:2010 إلى 2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	346	334	329	317	305

المرحلة االثانية: سنتي 2015 و2016

السنة	2015	2016
عدد العمال	283	298

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية

المطلب الثاني: تقديم وحدة الأكياس (المجمع الصناعي للورق والسليلوز) بعين الحجر

في عهد الاستعمار الفرنسي قام أحد المعمرين بإنشاء معمل سنة 1919م لإنتاج الورق من المواد الأولية المتمثلة في الحلفاء والتبن وبعد الاستقلال وفي إطار استرجاع الدولة الجزائرية لممتلكاتها تم تأميم الشركة في 16أفريـــل 1963م فأصبحت إحدى وحدات الشركة الوطنية لصناعة السليلوز (SONIC).

وفي سنة 1976م ونظرا للطلب المتزايد على الأكياس في السوق المحلية خاصة في الغرب الجزائري ظهرت فكرة إنشاء معمل خاص بصناعة الأكياس بدلا من المعمل القديم الذي احتكت آلاته وأصبح لا تساير مع التكنولوجيا الجديدة، وفي هذا الإطار قام المعنيون بالشركة الوطنية لصناعة السليلوز بإجراء دورة للمستخدمين في المركبات الكبرى وتم استيراد آلات لصناعة الأكياس ذات تكنولوجيا ألمانية HOOULMAN-GARTMAN، وتم تركيب الآلات من طرف مبعوثين عن الشركة الألمانية وفتحت الوحدة أبوابها رسميا في 1982/04/01م، ومن ذلك التاريخ ما زالت تعمل في إنتاج الأكياس الخاصة بتعبئة الإسمنت الصناعي وبعض المواد الغذائية النشوية.

وقد عرفت الشركة عدة تغيرات فيما يخص اسمها التجاري فمن وحدة تابعة لـ SONIC، أصبحت إحدى وحدات الشركة الوطنية ENPAC التي حلت محل هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات.

وفي نهاية التسعينات وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة للمؤسسة الوطنية أصبحت هذه الوحدة إحدى فروع المجمع الصناعي للورق والسليلوز GIPEC وهذه الأخيرة إحدى المجمعات HOLDING المؤسسة القابضة للصناعات الكيماوية والصيدلية.

وفي 2000/06/01م تم إنشاء شركة أكياس رسميا وهي شركة ذات أسهم سميت بـــ: SACAEH كطابع اجتماعي برأسمال اجتماعي قدره: 25000.000.00.

وفي 2001م رفعت رأسمالها الاجتماعي إلى: 84000.000.00 وهي شركة ذات أسهم SPA كفرع مستقل عن GIPEC مقرها الاجتماعي بعين الحجر ولاية سعيدة.

أما في سنة 2002م تم إعادة رفع رأسمالها الاجتماعي إلى: 150.000.000.00.ن

تقوم المؤسسة بتحويل المادة الأولية (ورق مستورد من الخارج) إلى أكياس ذات أحجام مختلفة (أكياس الاسمنت، الجبس الغراء...) زيادة على ذلك القيام بتقطيع الأكياس الفاسدة إلى قطع مساوية الحجم وبيعها.

الجدول رقم: (3-3): يمثل الطاقة العمالية لوحدة الأكياس

الهيكل	العدد	النسبة
مديرية الوحدة	01	% 02
المبيعات	04	% 04
الاستغلال+ الصيانة	40	% 50
المحاسبة	04	% 04
المستخدمين	02	% 06
الإمداد	06	% 14
الأمن	06	% 16
المديرية العامة	02	% 04
المجموع	68	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مقابلة مع رئيس قطاع المالية

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسستين.

أولا: مؤسسة الاسمنت

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمصنع الاسمنت

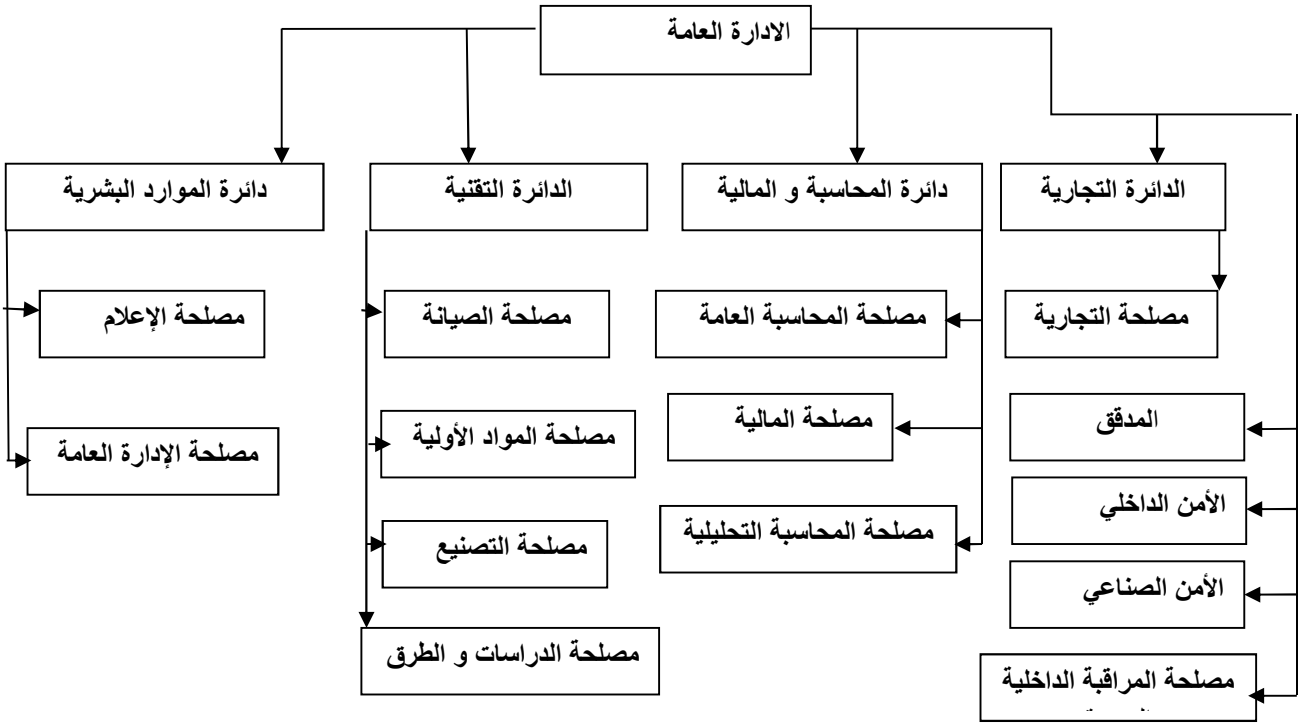

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة و المالية

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوحدة الأكياسGIPEC

الشكل رقم(3-2) : الهيكل التنظيمي لوحدة الأكياس

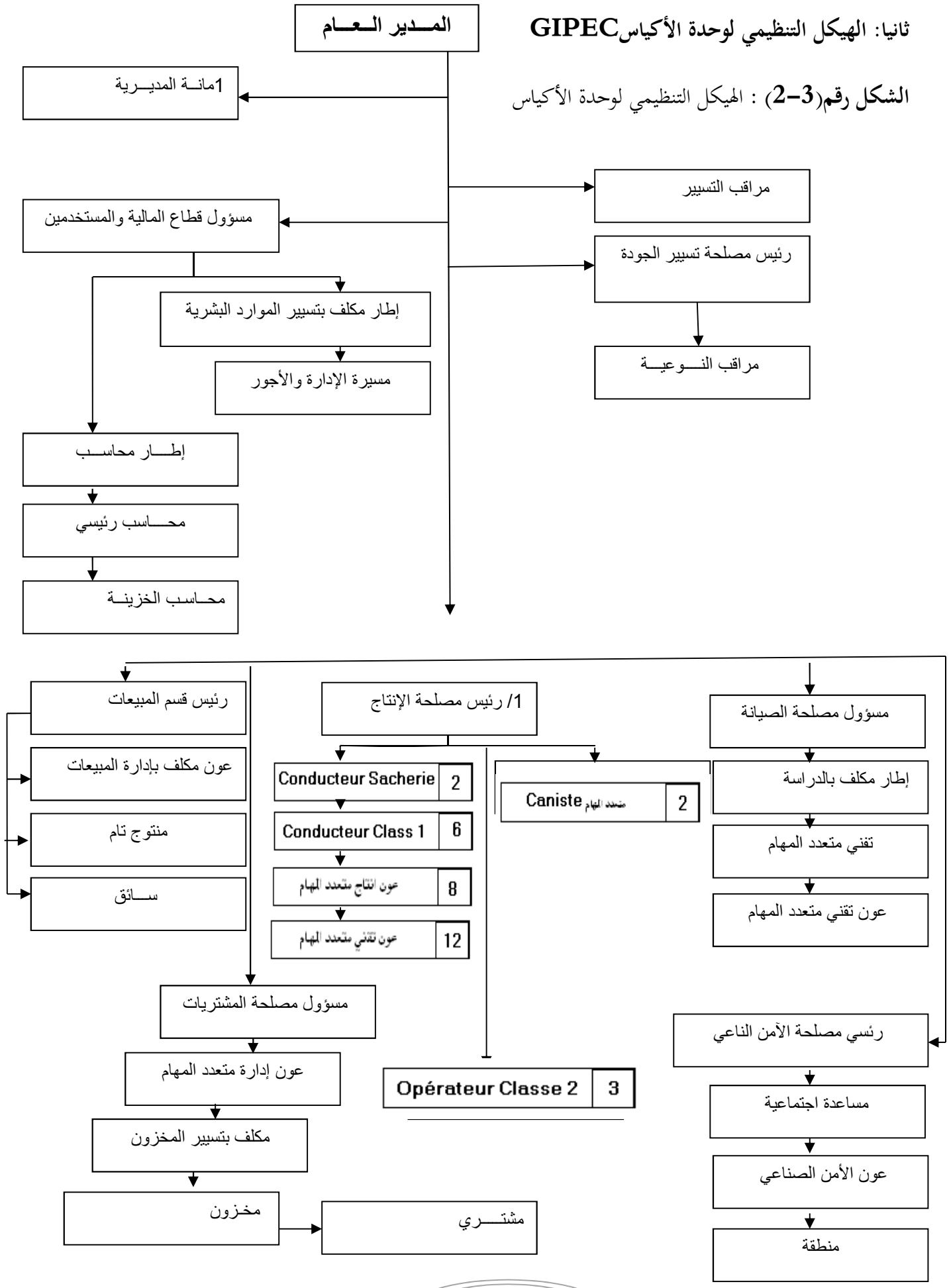

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسستي الاسمنت ووحدة الأكياس، ولتحقيق هذا الهدف اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي عبر استخدام الأسلوب التطبيقي المتضمن العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع .

المطلب الأول: منهجية الدراسة

أولا: مجتمع وعينة الدراسة :

تكون مجتمع وعينة الدراسة من رؤساء مصالح المحاسبة والمالية والأعوان التابعين لهم، بحيث شملت 35عاملا (20عاملا في مؤسسة الاسمنت أي 6.71%من مجتمع وعينة الدراسة التي تمثل 298) و(1عاملا في وحدة الأكياس أي ما نسبته 22.05%من مجموع 68 عاملا)، تم اختيارهم بطريقة قصدية، بالإضافة إلى 5 أساتذة أكاديميين، تم اختيارهم بطريقة عشوائية

وقد وضع 40 الاستبيان لغرض جمع المعلومات وتوزيعها على عمال المؤسستين والأساتذة الأكاديميين، وبعد التأكد من ملائمة عبارات الاستبيان للموضوع المدروس تم توزيعه على العينات المدروسة، وتم استرجاع 25 استمارة وبذلك تكون الاستمارات المسترجعة كاملة خاضعة للتحليل تم اعتمادها في تحليل النتائج وتفسيرها، أي أن نسبة الإجابة 62.50%والتي تعتبر نسبة مقبولة في العرف الإحصائي في الميدان العلمي.

ثانيا: حدود الدراسة

1- الحدود الزمانية: وقد حدد وقت جمع البيانات منذ شهر فيفري إلى غاية نهاية شهر أبريل من عام 2016.

2- الحدود المكانية: تركزت الدراسة على مؤسستي الاسمنت بالحساسنة وبالتحديد مصلحة المالية والمحاسبية والمصلحة التجارية، كما تركزت كذلك على وحدة الأكياس التابعة لمجمع صناعة الورق والسليلوز بعين الحجر.

3- الحدود البشرية: شملت عدد الأفراد العاملين التابعين لمصالح المحاسبة والمالية بالمؤسستين وأساتذة أكاديميين.

ثالثا: أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.

لتحقيق أهداف الدراسة لجأنا إلى استخدام مصدرين أساسيين لجمع المعلومات وهما:

1- **المصادر الثانوية:** تمت من خلال المراجعة والاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع المختلفة ذات العلاقة بموضوع الدراسة المنشورة بالرسائل الجامعية.

2- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال:

- ✓ **الملاحظة:** من خلال تسجيل بعض الملاحظات التي تتعلق بتطبيق النظام لمحاسبي المالي في المؤسستين محل الدراسة.
- ✓ **المقابلة:** تم تدوين معلومات حول الأقسام المتواجدة بالمؤسستين وجمع الوثائق المتمثلة في القوائم المالية.
- ✓ **الاستمارة (الاستبيان):** تم إعدادها بالتعاون مع الأستاذة المشرفة كأداة رئيسية للدراسة، والتي شملت عدد من العبارات عكست أهداف الدراسة وأسئلتها، والتي قامت عينات الدراسة بالإجابة عليها، وتم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي، بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية، ولأغراض تحليل نتائج الاستبيان كما تم استخدام برنامج EXCEL و بعض مقاييس التشتت.

وتضمن الاستبيان محورين رئيسين هما:

المحور الأول: خاص بالمتغيرات الديمغرافية لعينات الدراسة من خلال المتغيرات التالية:

- ✓ السن.
- ✓ المؤهل العلمي.
- ✓ سنوات الخبرة.
- ✓ المنصب.

المحور الثاني: هو عبارة عن محاور الدراسة حيث شملت على 21 عبارة تعكس الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث تم تخصيص لكل خاصية العبارات الموضحة كما يلي:

- ✓ خاصية الملاءمة من خلال العبارات التالية: (1، 2، 3، 4، 5).
- ✓ خاصية الموثوقية من خلال العبارات التالية: (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13).
- ✓ خاصية القابلية للفهم من خلال العبارات التالية: (14، 15، 16).

✓ خاصية القابلية للمقارنة وتمثله العبارات التالية: (17، 18، 19، 20، 21).

وقد تراوح مدى الاستجابة من (1-3) وفق مقياس ليكارت الثلاثي لقياس استجابات العمال لعبارات الاستبيان و المقياس مكون غالبا من ثلاثة خيارات متدرجة على النحو التالي:

جدول رقم (3- 4): يبين درجات مقياس ليكارت الثلاثي

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

وبهذا تكونت الاستمارة وبشكلها النهائي من 21عبارة بمقياس ليكارت الثلاثي.

المطلب الثاني: صدق أداة الدراسة والمعالجة الإحصائية المستخدمة

أولا: صدق الاستمارة:

نقصد بصدق الاستمارة دراسة دقة أسئلتها، فبعد صياغة الاستمارة بمساعدة وتوجيه الأستاذة المشرفة، وفي ضوء التعديلات المقترحة من طرفها، تم إعادة النظر في بعض العبارات من حذف وتعديل إلى أن خرجت الاستمارة في صورتها النهائية القابلة للتوزيع كما هي موضحة في الملحق رقم (01).

ثانيا: المعالجة الإحصائية المستخدمة:

بعد جمع المعلومات من الاستبيان الموزع قمنا بتفريغه وتحليليه من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

✓ التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة.

✓ المتوسطات الحسابية بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

جدول رقم (3–5): مجالات المتوسط الحسابي وفق مقياس ليكارت الثلاثي.

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى 1.554	غير موافق
من 1.555 إلى 2.034	محايد
من 2.035 إلى 3	موافق

المبحث الثالث: تحليل وعرض النتائج

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة فيما إذا كان هناك تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية عن طريق التحليل الكمي لعناصر الاستمارة.

المطلب الأول : تحليل المتغيرات الديمغرافية

1- توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول رقم(3-6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئات	السن	التكرار	النسبة
الفئة الأولى	أقل من 30 سنة	04	%16
الفئة الثانية	من 30 إلى 39 سنة	16	%64
الفئة الثالثة	من 40 إلى 49 سنة	2	%08
الفئة الرابعة	50 فما يفوق	03	%12
المجموع		25	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

ومن خلال الرسم البياني يتم توضيح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب السن

الشكل رقم (3-3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

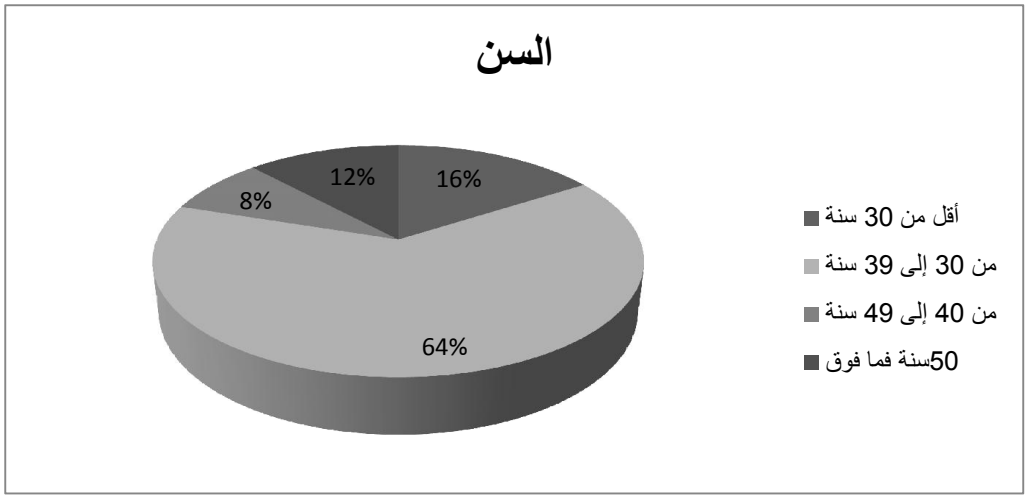

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن نسبة 64% من أفراد العينة ينتمون إلى الفئة من 30 إلى 39 سنة، تليها الفئة التي يقل عمرها عن 30سنة بنسبة 16%، وبعدها الفئة التي يفوق عمرها 50سنة، وأقل نسبة كانت نسبة الفئة التي يتراوح عمرها ما بين 40 و49 سنة، والملاحظ أن أغلب الفئات المدروسة هم فئة شبابية.

2- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم: (3-7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

الفئات	المؤهل العلمي	التكرار	النسب
الفئة الأولى	ثانوي فأقل	01	%04
الفئة الثانية	جامعي	18	%72
الفئة الثالثة	دراسات عليا	03	%12
الفئة الرابعة	شهادات أخرى	03	%12
المجموع		25	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال الرسم البياني يتم توضيح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب مؤهلهم العلمي.

الشكل رقم(3-4):توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

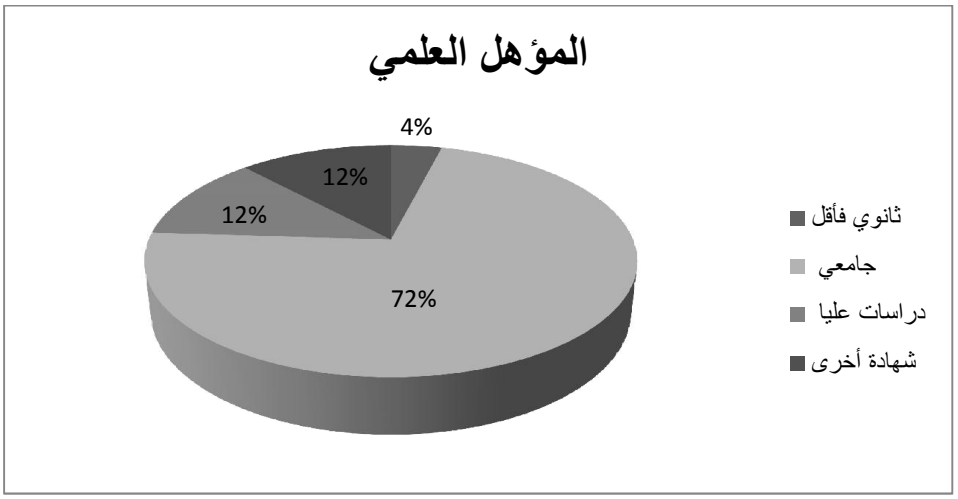

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة 72% من أفراد العينة يحملون شهادات جامعية، أما نسبة12% تقاسمها كل من حاملي الشهادات الأخرى وأصحاب الدراسات العليا، فيما تبقى نسبة 4% من أفراد العينة ليس لهم مؤهل علمي ثانوي فأقل، والملاحظ أن الفئة المدروسة أغلبها تتمتع بمستوى تعليمي جيد.

3- توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (3-8): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات خبرتهم.

الفئات	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
الفئة الأولى	5 سنوات فأقل	15	%60
الفئة الثانية	من 6 إلى 10 سنوات	4	%16
الفئة الثالثة	أكثر من 10 سنوات	6	%24
المجموع		25	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال الرسم البياني يتم توضيح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب عدد سنوات خبرتهم

الشكل رقم(3-5): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

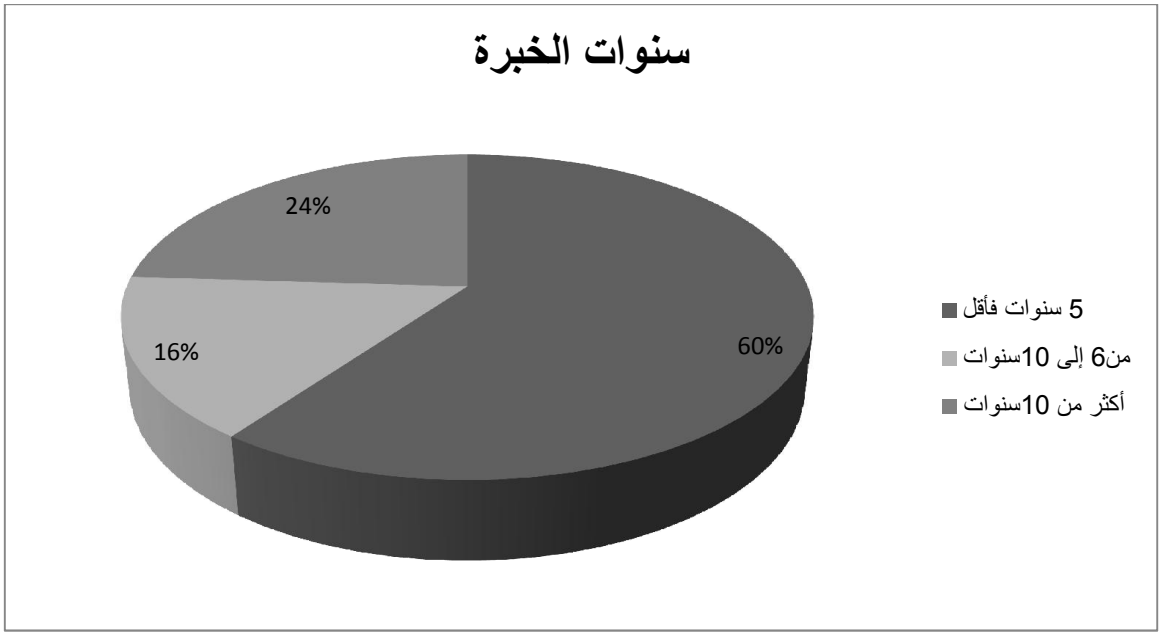

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

حسب الجدول أعلاه والرسم البياني المفسر له يتضح بأن نسبة 60% من أفراد عينة الدراسة كان عدد سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات، تليه نسبة 24% للأفراد الذين تفوق عدد سنوات خبرتهم 10سنوات، في حين أنه يوجد 4 أفراد من العينة بنسبة 16% تتراوح خبرتهم بين 6إلى 10سنوات.

4- توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عملهم

جدول رقم(3-9): يمثل توزيع أفراد العينة حسب طبيعة عملهم

الفئات	المهنة	التكرار	النسبة
الفئة الأولى	أكاديميين	5	%20
الفئة الثانية	مهنيين	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

وتم تحليل النتائج كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3- 6): يمثل توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المنصب

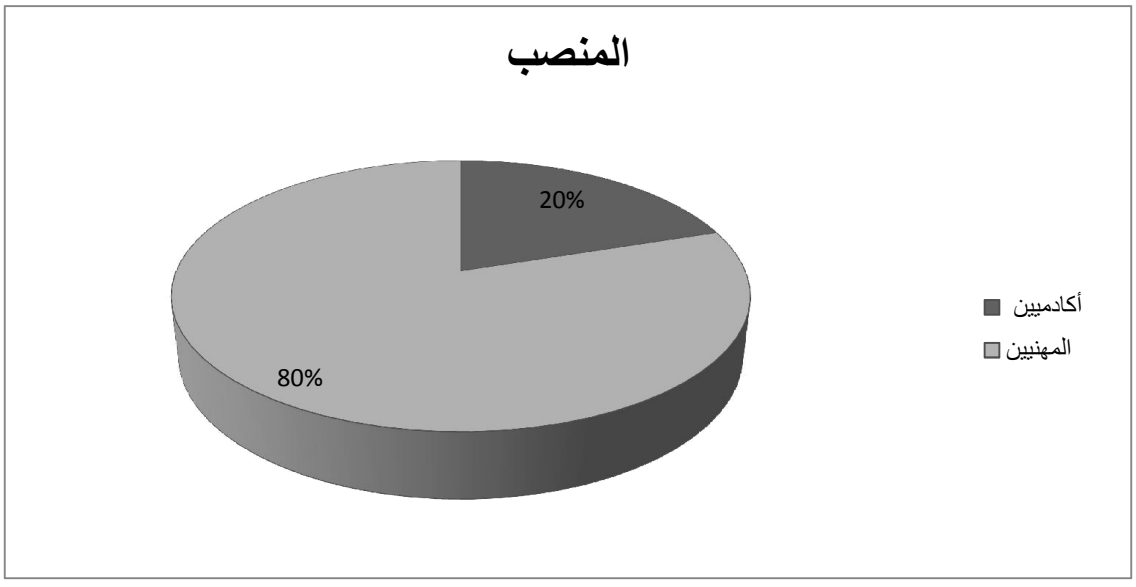

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج الاستبيان.

وحسب الشكل يتبين أن الأكاديميون يمثلون نسبة 20% من أفراد العينة، أما المهنيون فيمثلون نسبة 80%، وهذا راجع للفرق في توزيع الاستمارة على عدد العينة.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير محاور الدراسة

نستعرض في هذا المطلب نتائج التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد عينة الدراسة من المتغيرات التي اعتمدنا فيها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية لكل المتغيرات.

جدول رقم(3–10): المتوسط الحسابي لعبارات خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية

عبارات الخاصية الأولى		موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
تاريخ تقديم المعلومات المحاسبية المحدد في SCF ملائم لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب	الأكاديميين	05	100%	00	00%	00	00%	03
	المهنيين	16	80%	03	15%	01	05%	2.75
التقارير المالية للمؤسسة جاهزة فور حلول التاريخ المحدد فيSCF	الأكاديميين	03	60%	02	40%	00	00%	2.6
	المهنيين	13	65%	05	25%	02	10%	2.55
توجد في المؤسسة تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين في فترات دورية	الأكاديميين	03	60%	02	40%	00	00%	2.6
	المهنيين	13	65%	03	15%	04	20%	2.45
التقارير المالية جاهزة وتقدم للمستخدم فور طلبها طيلة السنة المالية	الأكاديميين	01	20%	02	40%	02	40%	1.8
	المهنيين	14	70%	03	15%	03	15%	2.55
تقدم معلومات سابقة عن الوضعية المالية للمؤسسة إلى المستخدمين لتمكينهم من التنبؤ وتقييم القرارات السابقة	الأكاديميين	01	20%	02	40%	02	40%	1.8
	المهنيين	13	65%	03	15%	04	20%	2.45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

$$M = \frac{\sum(ni * ti)}{\mathrm{N}}$$

حيث M: تمثل المتوسط الحسابي (M1 للأكاديميين،M2 للمهنيين)

ni: العدد المناسب (التكرار)

ti: الدرجة المناسبة للتكرار المناسب على سلم ليكارت (3....1)

N: مجموع التكرارات

$$MG=\sum M/G$$

MG: المتوسط العام، حيث G: عدد العبارات الكلي

المتوسطات الحسابية العامة لخاصية الملاءمة:

$$G2=2.55\ MG1=2.36,M$$

يبين الجدول السابق أن أعلى حد للمتوسطات الحسابية بلغ 03 لدى الأكاديميين و2.75 لدى المهنيين والذي يقابل العبارة رقم01 (**تاريخ تقديم المعلومات المحاسبية المحدد في SCF ملائم لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب**) وذلك بدرجة موافق وهذا يعني قدرة المعلومات المحاسبية والمالية المصرح بها لها تأثير في قرارات مستخدمي القوائم المالية وفي الوقت المناسب ويمكن تأكيد ذلك في العبارة رقم02 القائلة بأن (**التقارير المالية للمؤسسة جاهزة فور حلول التاريخ المحدد في SCF**) بمتوسط حسابي 2.6 بالنسبة للأكاديميين و2.55 بالنسبة للمهنيين أي يفوق متوسط أداة القياس في رأي الفئتين.

فيما بلغ أدنى متوسط 1.8 في نص العبارة رقم04 القائلة (**التقارير المالية جاهزة وتقدم للمستخدم فور طلبها طيلة السنة المالية**) هذا بالنسبة للأكاديميين و2.55 بالنسبة للمهنيين الذين هم أدرى بما يحدث في المؤسسات، كما سجلت العبارة رقم05 أدنى مستوى بمتوسط حسابي 1.8 أي بدرجة غير مرافق القائلة (**تقدم معلومات سابقة عن الوضعية المالية للمؤسسة إلى المستخدمين لتمكينهم من التنبؤ وتقييم القرارات السابقة**) بالنسبة الأكاديميين في حين يراها المهنيون بدرجة موافق أي بمتوسط حسابي 2.45 يعني ذلك أن الملاءمة في تقديم المعلومات المحاسبية محققة من خلال التنبؤ بالأحداث اللاحقة بناءا على تقييم القرارات السابقة.

أما العبارة رقم 03(**توجد في المؤسسة تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين في فترات دورية)** بمتوسط حسابي 2.6و 2.45أي بدرجة نوعا موافق حيث لاحظنا عند بعض المستجوبين على الاستبيان عدم رضاهم بهذة العبارة يعني تطبيقهم لنظام دوري فقط.

أما المتوسط الحسابي العام لخاصية الملاءمة بلغ 2.36 و2.55 للفئتين على التوالي هذا يدل على موافقة أفراد العينة على عبارات خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم(3-11): المتوسط الحسابي لعبارات خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية

عبارات الخاصية الثانية		موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
تستخدم المؤسسة نظام معلومات محاسبيا خاصا بها	الأكاديميين	02	%40	00	%00	03	%60	2.4
	المهنيين	15	%75	04	%20	01	%05	2.7
تنفرد مصلحة المحاسبة في المؤسسة بإعداد نظام معلومات محاسبي	الأكاديميين	02	%40	01	%20	02	%40	02
	المهنيين	12	%60	04	20%	04	%20	2.4
تستفيد باقي المصالح داخل المؤسسة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي	الأكاديميين	02	%40	02	%40	1	%20	2.2
	المهنيين	12	%60	04	20%	04	%20	2.4
عند القيام بعملية محاسبية تسجل فورا في دفاتر المؤسسة.	الأكاديميين	04	%80	00	%00	1	%20	2.6
	المهنيين	12	%60	04	20%	04	%20	2.4
توجد في المؤسسة مستندات تثبت مختلف العمليات التي قامت بها.	الأكاديميين	03	%60	01	%20	1	%20	2.4
	المهنيين	18	%90	02	%10	0	%00	2.9

يوجد مراجع داخلي في المؤسسة يدقق الحسابات.	الأكاديميين	03	%60	01	%20	01	%20	2.4
	المهنيين	12	%60	04	20%	04	%20	2.4
تستعين المؤسسة بمراجع خارجي للتأكد من صحة حساباتها.	الأكاديميين	5	%100	00	%00	00	%00	03
	المهنيين	17	%85	03	%15	00	%00	2.85
تنشر المؤسسة قوائمها المالية في موقعها الالكتروني لتمكين المستخدمين من الاطلاع عليها.	الأكاديميين	2	%40	01	%20	02	%40	1.4
	المهنيين	04	%20	06	%30	10	%50	1.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المتوسطات الحسابية العامة لخاصية الموثوقية

MG1=2.63, MG2=2.55

يتضح من الشكل أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي العام لخاصية الموثوقية بلغ 2.63 بالنسبة للأكاديميين و2.55 بالنسبة للمهنيين وهذا يعني موافقة أفراد الدراسة على عبارات الموثوقية، ويتضح أيضا أن أكبر متوسط حسابي كان للعبارة رقم12 والقائلة (**تستعين المؤسسة بمراجع خارجي للتأكد من صحة حساباتها**) بـ 3للأكاديميين و2.85 للمهنيين بدرجة موافق، مما يعني المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير والقوائم المالية ذات مصداقية ويمكن للمستخدمين الثقة بها، كما أن العبارة رقم13 تعكس ذلك والقائلة (**توجد بالمؤسسة مستندات تثبت مختلف العمليات التي قامت بها**) وهذا بمتوسط حسابي 2.9 بالنسبة للمهنيين و2.4 بالنسبة للأكاديميين بدرجة موافق، وحين تكون للمؤسسة مستندات تثبت جميع عملياتها يعني ذلك وجود مراجع داخلي بمؤسسة يدقق مختلف العمليات والحسابات التي قامت بها وذا ما ظهر في إجابات المستجوبين في العبارة 11 رقم بمتوسط حسابي2.4 وبدرجة موافق لكل من فئة الأكاديميين و المهنيين القائلة بأن (**يوجد مراجع داخلي في المؤسسة يدقق الحسابات**)، في حين أن الأكاديميون والمهنيون اتفقوا وبأدنى متوسط حسابي

1.4و1.7على التوالي في العبارةرقم12 القائلة بأن (**تنشر المؤسسة قوائمها المالية في موقعها الالكتروني لتمكين المستخدمين من الاطلاع عليها**)أي أن المؤسسة تتحفظ في الإفصاح عن قوائمها المحاسبية.

جدول رقم(3-12): المتوسط الحسابي لعبارات خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

عبارات الخاصية الثالثة	الفئة	موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها	الأكاديميين	04	%80	01	%20	00	%00	2.8
	المهنيين	15	%75	05	%25	00	00%	2.75
توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	الأكاديميين	05	%100	00	%00	00	%00	03
	المهنيين	15	%75	05	%25	00	00%	2.75
الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية	الأكاديميين	03	%60	00	%00	02	%40	03
	المهنيين	10	%50	08	%40	02	%10	2.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المتوسطات الحسابية العامة لخاصية القابلية للفهم

63, MG2=2.93MG1=2.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط العام بالنسبة للفئتين بلغ 2.92 للأكاديميين و2.63 بالنسبة للمهنيين وهذا يعني موافقة أفراد العينة على عبارات خاصية القابلية للفهم، ويتضح أيضا أن أكبر متوسط حسابي كان للعبارة رقم 14القائلة (**توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة لها**) بـ3 بدرجة موافق بالنسبة للأكاديميين ومتوسط حسابي2.75 بالنسبة للمهنيين، مما يعني أن أفراد العينة يرون أنه بالإضافة للقوائم المالية على المؤسسة توضيح الطرق التي قامت بإتباعها في جميع حساباتها حتى يتمكن

المستخدمون من فهمها واتخاذ قرارات مناسبة بناءا عليها، كما العبارة رقم15 هي الأخرى حققت أعلى متوسط بـ3 بالنسبة للأكاديميين و2.4 وبدرجة موافق أيضا (**الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية**) بمعنى الإفصاح عن عمليات لاحقة تلي إعداد التقارير و القوائم المالية أو تغير في حساب من الحسابات المحاسبية، وهذا ما تعكسه العبارة رقم13 بمتوسط حسابي 2.8 و2.75 للفئتين على التوالي بدرجة موافق (**توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها**)، بمعنى تطبيق المبادئ المحاسبية يجب أن يتميز بتوحيد الطرق و ثبات الع

جدول رقم(3-13): المتوسطات الحسابية لعبارات خاصية القابلية للمقارنة.

عبارات الخاصية الرابعة		موافق		محايد		غير موافق		المتوسط الحسابي
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
تقدم المؤسسة معلومات محاسبية عند إجراء مقارنات بين وضعياتها المالية مع السنوات السابقة	الأكاديميين	04	%80	00	%00	01	%20	2.6
	المهنيين	17	%85	01	%05	02	%10	2.75
تحترم المؤسسة المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية التي جاء بها SCF	الأكاديميين	04	%80	01	%20	01	%00	2.8
	المهنيين	15	75%	03	15%	02	%10	2.65
تتقيد المؤسسة بطرق تقييم موحدة في إعداد القوائم المالية منذ بداية تطبيق SCF	الأكاديميين	04	%80	01	%20	01	%00	2.8
	المهنيين	16	%80	04	%20	00	%00	2.8
ترفق المؤسسة القوائم المالية بملحقات لتفسير تغير طرق التقييم	الأكاديميين	03	%60	01	%20	01	20%	2.4
	المهنيين	15	%75	03	%15	02	%10	2.65
تقدم لمستخدم القوائم المالية معلومات تسمح له بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي للمؤسسة	الأكاديميين	04	%80	01	%20	00	%00	2.8
	المهنيين	17	%85	03	%15	00	%00	2.85

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

المتوسطات الحسابية العامة بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة

74, MG2=2.98MG1=2.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي العام لخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة المقدمة في القوائم المالية ب2.98 بالنسبة للأكاديميين و 2.74 بالنسبة للمهنيين أي بدرجة موافق لكلتا الفئتين، وهذا من خلال المتوسط الحسابي 2.6 بالنسبة للأكاديميين و 2.75للمهنيين بدرجة موافق الخاص بالعبارة 17(**تقدم المؤسسة معلومات محاسبية تساعد على إجراء مقارنات بين وضعياتها المالية مع السنوات السابقة**) بمعنى إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية لفترة مالية معينة مع قوائم مالية لفترة سابقة، وبمتوسط حسابي 2.8و 2.65 على التوالي وبدرجة موافق للعبارة رقم 18(**تحترم المؤسسة المبادئ المحاسبية في إعدادها لقوائمها المالية التي جاء بها SCF**)، بمعنى وجود توحيد في إعداد القوائم المالية حتى يكون المستخدمون لها قادرين على المقارنة، وتساوت العبارة رقم19 في المتوسط الحسابي2.8 لكل فئة أي بدرجة موافق(**تتقيد المؤسسة بطرق تقييم موحدة في إعداد القوائم المالية منذ بداية تطبيق SCF**) حسب رأيهم ما يسهل عملية المقارنة وعلى فترات متعاقبة، في حين بلغ المتوسط الحسابي 2.4 بالنسبة للأكاديميين و2.65 للمهنيين للعبارة رقم20 القائلة(**ترفق المؤسسة القوائم المالية بملحقات لتفسير تغير طرق التقييم**)، حتى تمكن المستخدم من قدرته على المقارنة بين القوائم. وهذا ما تؤكده العبارة رقم21 بمتوسط حسابي بلغ 2.8 للأكاديميين و2.85 بالنسبة للمهنيين بدرجة موافق القائلة(**تقدم لمستخدم القوائم المالية معلومات تسمح له بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي للمؤسسة**)، حيث تمثل الأساس للمقارنة الصحيحة والسليمة.

المطلب الثالث: تحليل النتائج

من التحاليل السابقة الخاصة بمؤسستي الاسمنت بالحساسنة و وحدة الأكياس بعين الحجر، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي أفرزتها الدراسة الميدانية ، فكانت كما يلي:

- ✓ أفراد عينة الدراسة غالبيتهم من فئة الشباب، حيث كانت ما نسبته 64% أقل من 39 سنة في فئة من 30إلى 39 سنة.
- ✓ بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بمستوى جامعي بنسبة 72%، وهو مؤشر يدل على أن المؤسستين تعتمد في توظيفهما على الأفراد ذوي المؤهلات الجامعية.
- ✓ كما بينت النتائج أن أغلب أفراد العينة يعملون بالمؤسستين منذ أقل من 5 سنوات، وذلك بنسبة60%، وهذا يشير إلى أن الفئة المدروسة تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات الخصائص، وما نسبته 40% قادرين في الحكم على تطبيق النظام المحاسبي المالي نظرا لمعايشتهم مرحلة الانتقال من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني والوقوف على الإضافات التي أتى بها SCF.
- ✓ أظهرت النتائج الخاصة بالمحور الثاني المتعلق بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية أن أفراد العينة المدروسة موافقين عليها وهذا ما أظهره المتوسط الحسابي الإجمالي الذي بلغ **2.725** بالنسبة للأكاديميين و**2.6175** بالنسبة للمهنيين
- ✓ وكانت النتائج الخاصة بكل خاصية من الخاصيات كالآتي:

خاصية الملاءمة: أظهرت النتائج موافقة أفراد العينة على هذه الخاصية فيما يخص تاريخ تقديم المعلومات المحاسبية وجاهزية التقارير المالية وتوفيرها للمستخدم فور طلبها.

أما الخاصية الموثوقية هي الأخرى لاقت نسبة موافقة فيما يخص استخدام المؤسسة لنظام معلومات محاسبي يكون خاص بها واستفادة جميع المصالح الأخرى من مخرجاته لأن مصلحة المحاسبة هي المسؤولة عن إعداده، ووجود دفاتر تثبت جميع العمليات واستعانة المؤسسة من مراجع خارجي لمراقبة حساباتها حتى تتميز بالشفافية.

وخاصية القابلية للفهم هي الأخرى لاقت موافقة من خلال إتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية وتوضيح الطرق المتبعة في إعداد القوائم المالية في إيضاحات متممة.

أما الخاصية الأخيرة كانت نتائجها بالموافقة هي أيضا ويتعلق الأمر في أن المؤسسة تقدم معلومات تساعد على إجراء مقارنات بين وضعياتها المالية وتقيدها بطرق تقييم موحدة أثناء إعداد قوائمها المالية.

خاتمة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم المؤسستين محل الدراسة، حيث قمنا بتقديم المؤسستين محل الدراسة بما في ذلك تعريفهما وهيكلهما التنظيمي وقمنا في المبحث الثاني بتوضيح الإطار المنهجي للدراسة، وبينا مدى صدق الاستبيان والمعالجة الإحصائية المستخدمة، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد كان مخصصا لتحليل وعرض نتائج الدراسة حيث تطرقنا إلى تحليل المتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل وتفسير محاور الدراسة وبينا نتائج الدراسة التي أفضت إلى أن المؤسستين تطبق المبادئ المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي التي تجعل من المعلومة المحاسبية ذات جودة من خلال الخصائص النوعية التي تميزها إلا أنها تتحفظ في الإفصاح عنها في الموقع الالكتروني وهذا لغياب نيتهم في جلب مستثمرين.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامــة:

حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، إستنادا إلى الخصائص النوعية الواجب توافرها في هذه المعلومات المحاسبية، بحيث تستجيب لإحتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها، ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، فصليين نظريين، حاولنا من خلالهما التطرق إلى المحاسبة كنظام للمعلومات المحاسبية، ومن ثم عرض للنظام المحاسبي المالي وأهم التحسينات التي جاء بها بخصوص إنتاج وتقديم المعلومات المحاسبية، ومقارنته بما جاء في معايير المحاسبة الدولية.

أما في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة ميدانية من خلال توزيع إستبيان وجه لفئتي المهنيين والأكاديمين حول مدى ملاءمة وكفاية الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي لتقديم معلومات محاسبية تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية حتى نستطيع الحكم على أنها تتصف بالجودة.

– نتائج الدراسة واختبار الفرضية:

من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

– لم يكن التغير في الممارسة المحاسبية إختياريا بل جاء استجابة لمتطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي بتبني أنظمة محاسبية أكثر مقروئية وانسجام مع الأنظمة الدولية.

– قدرة المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تلبية حاجيات مستخدميها.

– إن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومات المحاسبية.

– يتضمن النضام المحاسبي المالي إطار تصوري يهدف إلى توسيع مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.

– من جملة ما جاء به النظام المحاسبي المالي هو معالجة العمليات التي لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي الوطني كما يسمح بإعداد التقارير المالية بما يقارب الممارسة الدولية.

– إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية والتي تعتبر مقياس لفعالية الأداء المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يعزز من موثوقيتها ويسمح لها بالتأثير على سلوك مستخدميها ويرفع من جودة ونوعية المعلومات المحاسبية.

– بتطبيق النظام المحاسبي المالي طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي، للمؤسسة فيما يخص الناحية الإجرائية والتنظيمية للأحداث الإقتصادية، حيث تم إعادة تصميم الإجراءات المحاسبية وفق النظام المحاسبي

المالي، ومن الناحية العملية تم تسهيل وتسريع عمليات التسجيل والترحيل ضمن النظام المحاسبي المعمول به في الماضي من خلال إتمام جميع مراحل تبويب وتسجيل العمليلت المحاسبية وإدراجها ضمن النظام المحاسبي الآلي مما ساعد في تطوير العمل المحاسبي وزاد من أهمية المعلومة المحاسبية من خلال استخدامها في عمليات الإتصال وتبادل المعلومات المحاسبية وذلك بإنتاجها في الوقت المناسب.

– يساهم الإفصاح الأمثل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية، ومن ثم فإن القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات لتعطي صورة صادقة عن وضعيتها المالية.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها واستنادا على آراء المهنيين من محاسبين ورؤساء مصالح المحاسبة والمالية في المؤسستين محل الدراسة، بالإضافة إلى فئة الأكاديميين المستجوبة، وبإختبار الفرضية تبين لنا أن:

تبين لنا من خلال دراسة الموضوع أن الفرضية تحققت نسبيا، فغالبية أفراد العينة أجمعوا على إعتبار أن المعلومات المحاسبية المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها ذات جودة، لكن في المقابل لم يتم الوصول إلى النتائج التي كانت منتظرة من تطبيقه نظرا لغياب الشفافية عند تقديم القوائم المالية.

❖ **الاقتراحات:**

سنحاول تقديم بعض الأقتراحات تتمثل في:

– الاهتمام أكثر بموضوع الأخلاق المهنية في الإدارة المالية، لما له من علاقة كبيرة في توليد تقارير مالية عالية الجودة.

– الحرص على تقديم القوائم المالية بشفافية، وذلك بعرضها في المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات لتمكين مستخدميها من الإطلاع عليها.

– ضرورة إهتمام المؤسسات الإقتصادية بإحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بمختلف فئاتهم بالإفصاح عن تلك المعلومات بالكم والنوع اللازمين في الوقت المناسب.

– ضرورة إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.

– إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تهتم بالتوصل إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- **باللغـة العربية:**

- أحمد حلمي جمعة، "**معايير التقارير المالية الدولية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- أيمن الشنطي، عصام النداف، عامر شقر، " **مقدمة في تحليل وتصميم نظم المعلومات**"، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
- جمال لعشيشي، "**محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي**"، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر، 2011.
- رضوان حلوه حنان، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**"، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، 2008.
- ـــــــــ، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**"، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
- عباس مهدي الشيرازي، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- قاسم إبراهيم الحوبيتي، زياد يحي السقا، " **نظام المعلومات المحاسبية**"، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء، جامعة الموصل، العراق، 2003.
- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم، "**المحاسبة الإدارية**"، دار السيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
- وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل أل غزوي، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.

- **باللغة الأجنبيـة:**

- Bel-Aroussi el Tidjani, "**Le système comptable financier** ",Achevé d'imprimer sur les presses deL'imprimerie –Houma2010 .
- Jean-Pierre Briffout, "**Système d'information**", industrielle en gestion, Hèmes Science Publications, Paris, 2003.

ثانيا: الأطروحـات والمذكرات:

- **أولا: باللغة العربية:**

- بن فرج زوينة، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
- بوفروعة سفيان، "**نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تسيير المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2012.
- حامدي علي، "**أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، 2011.
- خمقاني بدر الزمان، "**فعالية النظام المحاسبي المالي في تقديم معلومات مالية عالية الجودة في البيئة الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة،2012.
- خير الدين قريشي، "**دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- سفير محمد، "**الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**"، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية، 2009.
- صبايحي نوال، "**الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومات**"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011.

- عبد الرزاق محمد قاسم، " **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**"، جامعة العلوم التطبيقية، جامعة دمشق، 2004.
- عيادي عبد القادر، "**دور واهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008.
- فلاح حمود شرار المطيري، "**الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- مجدي مليجي، عبد الحكيم مليجي، "**أثر التحول من معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية**"، دراسة تطبيقية كلية التجارة ، جامعة بنها، مصر.
- مخلوفي محمد عادل، "**انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015.
- معتز برهان جميل العكر، " **أثر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جمعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- ناصر محمد علي المجهلي، "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحج لخضر، باتنة، 2009.
- نذير سمير،" **الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة**"، مذكرة ماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

- باللغة الأجنبية:

- Samir Merouani, **Le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage**, mémoire de magistère en sciences de gestion , ESC , 2008.

ثالثا: الملتقيات:

- آيت احمد مراد، أبحري سفيان، "**النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات وأهدافه**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRASجامعة سعد دحلب، البليدة، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009.
- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، "**دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المال**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.
- رحيم حسين، بن فرج زوينة،"**قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر**" مداخلة ضمن ملتقى النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، البليدة، يومي 11-13ديسمبر 2011.
- صبايحي نوال،" **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، يومي05- 06 ماي 2013.
- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، "**انعكاس النظام المحاسبي المالي SCF على سياسات الإفصاح في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي 05- 06 ماي 2013.
- محمد الهاشمي حجاج، حسام مسعودي،" **دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05و06 ماي 2013.
- محمد عجيلة، مصطفى بن النوي، "**أليات النظام المحاسبي المالي الجزائري والإبداع المحاسبي، ارتباطات وسياسات**"، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، يومي 29و30نوفمبر2011.

- مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، "**النظام المحاسبي المالي المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة** "، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي05-06 ماي 2013.
- منصوري الزين،" **أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 29و30 نوفمبر 2011.
- ناصر مراد، "**النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني** "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة الوادي، يومي 17و 18 جانفي 2010 .
- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، "**مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية، تجربة الجزائر (SCF)**" مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر المنعقد يومي 29 و30 نوفمبر2011.
- هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، "**مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات مالية عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و11 ديسمبر 2011.

رابعا: المجلات والمقالات:

- زوبيدة محسن، محمد بن قرينة، "**نظام المعلومات لتسيير المياه كأداة للتسيير وتنمية الحوض الهيدروغرافي للصحراء كمنظومة متكاملة**"، مجلة الباحث، العدد14، جامعة ورقلة، 2014.
- قورين حاج قويدر، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**"، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.

- نوي الحاج، "**مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013،.

خامســا: المراسيم والقوانين:

- المادة رقم 02 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.
- المادة رقم 03 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.
- المادة رقم 10 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.
- المادة رقم 29 من القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.
- المادة رقم 08 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية رقم27الصادرة في 28مايو 2008، الجزائر.
- المادة رقم 11 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية رقم 27الصادرة في 28مايو 2008، الجزائر.
- المادة رقم 14 من القانون رقم 156/08 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية رقم 27الصادرة في 28مايو 2008، الجزائر.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): استمارة الإستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولاي الطاهر – سعيدة –

استبيـــان

تحية طيبة

في إطار دراسة بعنوان "**جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**"، فلكم جزيل الشكر مسبقا على مساهمتكم القيمة وعلى مشاركتكم الفعالة في إثراء هذا الموضوع بأجوبتكم على أسئلة هذا الاستبيان مع العلم أن إجابتكم ستقابل بسرية تامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي، فإجابتكم من شأنها أن تساعد في التوصل إلى نتائج وتوصيات تخدم الموضوع الأساسي الخاص بهذه الدراسة.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير وشكرا لتعاونكم القيم.

المحور الأول: البيانات الشخصية

- السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐
  من 40 إلى 49 سنة ☐ 50 فما فوق ☐

- المؤهل العلمي: ثانوي فأقل ☐ جامعـي ☐
  دراسات عليا ☐ شهادة أخرى ☐

- سنوات الخبرة:5 سنوات فأقل ☐ من 6 سنوات إلى 10سنوات ☐
  أكثر من 10 سنوات ☐

- **المنصـب:** .....

المحور الثاني:

أولا: التعريف ببعض المصطلحات:

جودة المعلومات المحاسبية: المعلومات المحاسبية هي مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية التي حددها النظام المحاسبي المالي في النصوص القانونية له تطبيقا للمعايير الدولية المحاسبية.

الملاءمة: يقصد بها قدرة المعلومة المحاسبية المصرح بها على التأثير في قرارات مستخدميها ويمكن تحقيقها من خلال التوقيت الملائم والتنبؤ بأحداث المستقبل وتقييم الأحداث السابقة.

الموثوقية: يقصد بها الثقة بالمعلومات المحاسبية المنشورة ومصداقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ القرارات.

القابلية للفهم: هي أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية قابلة للفهم من جانب مستخدميها.

القابلية للمقارنة: هي قدرة المؤسسة على مقارنة المعلومات التي تتضمنها قوائمها المالية مع السنوات السابقة، وكذا مقارنتها مع المؤسسات الأخرى.

المستخدمون: هم الأشخاص اللذين يستفيدون من المعلومات المحاسبية سواء داخليون أو خارجيون ومن بينهم: المستثمرين، الموردين، مصلحة الضرائب.....إلخ

ثانيا: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية :

يرجى وضع علامة (X) حسب درجة موافقتك في أي عبارة:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية				
01	تاريخ تقديم المعلومات المحاسبية المحدد في SCFملائم لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.			
02	التقارير المالية للمؤسسة جاهزة فور حلول التاريخ المحدد فيSCF			
03	توجد في المؤسسة تقارير مالية دورية تقدم للمستخدمين في فترات دورية.			

04	التقارير المالية جاهزة وتقدم للمستخدم فور طلبها طيلة السنة المالية.				
05	تقدم معلومات سابقةعن الوضعية المالية للمؤسسة إلى المستخدمين لتمكينهم من التنبؤ وتقييم القرارات السابقة.				
خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية					
06	تستخدم المؤسسة نظام معلومات محاسبي خاص بها				
07	تنفرد مصلحة المحاسبة في المؤسسة بإعداد نظام المعلومات المحاسبي				
08	تستفيد باقي المصالح داخل المؤسسة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.				
09	عند القيام بعملية محاسبية تسجل فورا في دفاتر المؤسسة.				
10	توجد في المؤسسة مستندات تثبت مختلف العمليات التي قامت بها.				
11	يوجد مراجع داخلي في المؤسسة يدقق الحسابات.				
12	تستعين المؤسسة بمراجع خارجي للتأكد من صحة حساباتها.				
13	تنشر المؤسسة قوائمها المالية في موقعها الإلكتروني لتمكين المستخدمين من الاطلاع عليها.				
خاصية القابليـة للفهـم في المعلومات المحاسبية					
14	توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.				
15	توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.				
16	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.				
خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية					
17	تقدم المؤسسة معلومات مالية تساعد على إجراء مقارنات بين وضعياتها المالية مع السنوات السابقة.				
18	تحترم المؤسسة المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية التي جاء بها في SCF				
19	تتقيد المؤسسة بطرق تقييم موحدة في إعداد القوائم المالية منذ بداية تطبيق SCF				

20	ترفق المؤسسة القوائم المالية بملحقات لتفسير تغير طرق التقييم.			
21	تقدم لمستخدم القوائم المالية معلومات تسمح له بإجراء مقارنات لعدة فترات زمنية حول المركز المالي للمؤسسة.			

الملحق رقم (02): القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت

الملحق رقم (03): القوائم المالية لوحدة الكياس ***GIPEC***